



مجلة بحوث الشرق الأوسط



مجلة علمية محكمة (معتدلة) شهرية
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد التاسع والسبعون (سبتمبر ٢٠٢٢)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)



لا يسمح إطلاقاً بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين. أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)



مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة
متخصصة

في تطلُّون التترق الأوسط

مجلة معتمدة من بنك المعرفة المصري



موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI). المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعاً على موقع دار المنظومة.



العدد التاسع والسبعون - سبتمبر ٢٠٢٢

تصدر شهرياً

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press





مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دورية علمية مُحكّمة (اثنا عشر عددًا سنويًا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

إشراف إداري
عبيد المنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير

ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
راندانوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر
رشا عاطف وحدة النشر
أمل حسن رئيس وحدة التخطيط والمتابعة
المحرر الفني
ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني
إسلام أشرف وحدة الدعم الفني
تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
أ.د. نبيل رشاد أ.د. عاشور محمود
د. تامر سعد الحيت
تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور / غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبد السلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
د. محمد عبد الباسط العناني (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جاد الله أبو جيلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر ٢ - الجزائر)

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني لوحدتنا النشر: merc.pub@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:

جامعة عين شمس - شارع الخليفة المأمون - العباسية - القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (+202) فاكس: 24854139 (+202) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129 (+2)
ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر



مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقاً للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا
- أ.د. أحمد الشربيني
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق
- أ.د. السيد فليفل
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن
- أ.د. حنان كامل متولي
- أ.د. صالح حسن السلوت
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة
- أ.د. عاصم الدسوقي
- أ.د. عبد الحميد شلبي
- أ.د. عفاف سيد صبره
- أ.د. عفيفي محمود إبراهيم
- أ.د. فتحي الشرقاوي
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز
- أ.د. محمد السعيد أحمد
- لواء/ محمد عبد المقصود
- أ.د. محمد مؤنس عوض
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر
- أ.د. مصطفى محمد البغدادى
- أ.د. نبيل السيد الطوخي
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي
- رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية - مصر
- عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق
- جامعة الأزهر - مصر
- عضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- كلية الآداب - جامعة المنيا،
- ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
- قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

العدد التاسع والسبعون

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقاً للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العلاف جامعة الموصل - العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيتي كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
- أ.د. أحمد الحسو جامعة مؤتة - الأردن
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. عبد الله حميد العتابي جامعة الملك سعود - السعودية
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي الأمين العام لجمعية التاريخ والأثار التاريخية
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. مجدي فارح جامعة أم القرى - السعودية
- أ.د. محمد بهجت قبيسي عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. محمود صالح الكروي جامعة الكويت - الكويت
- أ.د. محمد بهجت قبيسي رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس ١ - تونس
- أ.د. محمود صالح الكروي جامعة حلب - سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٧٩

الصفحة	عنوان البحث
	• الدراسات الأثرية:
٣٢-٣	١- استخلاص مواد النانوسليلوز من تخليق كل من ألياف القطن السليلوزية وبلّورات السليلوز الدقيقة واستخدامها في التقوية التدعيمية للأوراق الشفافة الباحثة/ مروة سيد محمد أبو الليف أ.د. أمانى محمد كامل أبو كرورة أ.د. وفيفة نصحي وهبة د. أحمد عون
	• الدراسات التاريخية:
١٠٠-٣٥	٢- الجاسوسية والصراع بين الدول الكبرى قضية تجسّس روسية داخل الأراضي العثمانية عام ١٨٥٣م نموذجًا من واقع الوثائق العثمانية د. أسهمان مصطفى توفيق خليل
١٤٤-١٠١	٣- فاروق الشرع وشهادته حول مؤتمر السلام العربي - الإسرائيلي في مدريد ١٩٩٠-١٩٩٢ م.د. لمياء مالك عبد الكريم الشمري
١٩٦-١٤٥	٤- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة إيران النفطية (١٩٧٣ - ١٩٧٦) د. أحمد السيد أحمد عبد الرؤف
	• دراسات اللغة العربية:
٢٢٤-١٩٩	٥- الحجاج والملفوظات النصية في رواية: «الأحمر والأصفر» للروائي حسين العبري الباحثة/ معصومة علي مرزوق العجمي

تابع محتويات العدد ٧٩

• دراسات علم الاجتماع:

- ٦- الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لاستراتيجيات الدولة الخاصة بتطوير التعليم ما قبل الجامعي «دراسة سوسيولوجية» ٢٨٦-٢٢٧
الباحثة/ إيمان رأفت فتحي بدر

• الدراسات القانونية:

- ٧- إنهاء الخدمة العامة للموظف ٣١٦-٢٨٩
د. عثمان زعل فارس المعاينة
- ٨- وسائل الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية «دراسة مقارنة» ٣٥٠-٣١٧
الباحث/ ياسر دسوقي السيد بدوى المكاي

• الدراسات اللغوية:

- 1- MEDIATING ROLE OF SOCIAL NETWORKING
BETWEEN DOMESTIC VIOLENCE AND EMOTIONAL
DIVORCE 1-42**
Dr.Jawad Abdulredha Abdulrazaq Alqallaf

الأبعاد الاجتماعية والسياسية
والاقتصادية لاستراتيجيات الدولة
الخاصة بتطوير التعليم ما قبل الجامعي
«دراسة سوسيولوجية»

الباحثة/ إيمان رأفت فتحي بدر
قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس

إشراف

أ.د. صالح سليمان عبد العظيم
أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس

د. نجلاء محمود المصليحي
أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية الآداب - جامعة عين شمس



www.mercj.journals.ekb.eg

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف علي استراتيجيات تطوير التعليم ما قبل الجامعي , والتي أصدرتها الدولة ممثلة في وزارة التربية والتعليم , وما صاحبها من تطوير مواز في مجال التشريعات والقوانين والقرارات التعليمية في ضوء الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي مر بها المجتمع المصري في الفترة من ١٩٥٢ حتى الآن.

وكذلك الكشف عن أبعاد ومحاور وأهداف وبرامج هذه الاستراتيجيات وتحليلها من حيث ما تحويه من إيجابيات والعمل علي تفعيلها ومعالجة السلبات وضعف قدرة التعليم ما قبل الجامعي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي يعاني منها من غموض في الأهداف والإدارة والمعلم والمباني والتجهيزات , بالإضافة إلى مُحْتَوَى تعتمد ثقافته علي الحفظ والتلقين , وأساليب تدريسية تقليدية تلقينية.

وكذلك وضع رؤية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي مع مراعاة الشروط العلمية التي تتطلبها عملية التطوير.

لذا تنطلق الدراسة الراهنة من الأسس النظرية والمنهجية والفكرية للنظرية النقدية , من خلال آراء أهم روادها " باولو فريري Paule Freire " - أحد المفكرين البرازيليين , كما جاءت أهم إسهامات النظرية النقدية من جانب المفكر الفرنسي " بيير بورديو " الذي قدم نظريته المعروفة في علم اجتماع التربية بنظرية رأس المال الثقافي لتفسير دور التعليم في إعادة إنتاج الأوضاع الاجتماعية القائمة بالمجتمع.

واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي , وكذلك المنهج النقدي نظراً لطبيعة الدراسة.



وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- تشير الدلائل إلى أن شواهد الواقع تؤكد صعوبة نجاح هذه الاستراتيجيات رغم ما تحويه من طموحات وآمال.
- عدم تطابق ما هو معلن من أهداف وشعارات وما هو محقق بالفعل , فمحاولات التطوير ما هي إلا مسكنات لحالة مرضية لن تجدي معها محاولات العلاج الجزئي.
- وجود قصور في مناهج وطرق التدريس الحالية رغم ما يُبذل من جهود من أجل ربط المنظومة التعليمية بأحدث منجزات العصر وثورة المعرفة.
- كما يلاحظ أن أهداف وفلسفة التعليم ما قبل الجامعي بمراحله المختلفة يؤخذ عليها عدم التحديد والدقة في الصياغة والذي يمثل المطلب الأول من أجل التنفيذ الناجح لأي برنامج تعليمي.
- الرغبة في إبراز إنجازات الوزارة أكثر من مواجهة ومعالجة التحديات والسلبيات التي يعاني منها التعليم ما قبل الجامعي.

Abstract:

This study aims to identify the strategies for developing pre-university education, which were issued by the state represented by the Ministry of Education, and the accompanying parallel development in the field of legislation, laws and educational decisions in the light of the social, political and economic dimensions that the Egyptian society went through in the period from 1952 until now..

As well as revealing the dimensions, axes, goals and programs of these strategies and analyzing them in terms of the positives they contain and working to activate them and address the negatives and the weakness of the capacity of pre-university education in facing internal and external challenges that he suffers from ambiguity in the goals and administration and the teacher and the buildings and equipment, in addition to the content of his culture depends on Memorization and indoctrination, and traditional teaching methods indoctrinated.

As well as setting a vision for the development of pre-university ducation , taking into account the scientific requirements that it requires The development process.

Therefore, the current study starts from the theoretical, methodological and intellectual foundations of critical theory, through the opinions of its most important pioneer, "Paolo Freire" - one of the Brazilian thinkers, and the most important contributions of critical theory came from the French thinker "Pierre Bourdieu" who presented his well-known theory in the sociology of education. The theory of cultural capital to explain the role of education in reproducing the existing social conditions in society.

The study used the historical and descriptive analytical method, as well as the critical approach due to the nature of the study.

The study reached a set of results, including:

- Evidence indicates that the evidence of reality confirms the difficulty of these strategies, despite what they contain Of ambitions and hopes.



- Mismatch of the declared goals and slogans and what is already achieved. Attempts at development are only painkillers for a satisfactory condition with which partial treatment attempts will not work.
- There are deficiencies in the current curricula and teaching methods despite the efforts being made to link the educational system with the latest achievements of the times and the revolution of knowledge.
- It is also noted that the goals and philosophy of pre-university education in its various stages are taken. It must not specify the exact formulation, which represents the first requirement for successful implementation for any educational program.
- The desire to highlight the ministry's accomplishments more than facing and addressing the challenges and negatives that pre-university education suffers from.

المقدمة:

يشهد العصر الحالي تطورات هائلة وتغيرات سريعة كان لها أثر واضح علي نظم الحياة الاجتماعية , والاقتصادية والسياسية , والثقافية , والتربوية , والعلمية , والتكنولوجية , وأمام هذه التطورات الهائلة, ينبغي الإفادة منها في تطوير نظم التعليم والنهوض به.

فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة في العالم هي التعليم , فالصراع اليوم ما هو سوى سباق تعليمي في تطوير التعليم , وأن حقيقة التنافس الذي يجري في العالم هو تنافس تعليمي , وكل الدول التي تقدمت وأحدثت طفرات هائلة في النمو الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعسكري , نجحت في هذا التقدم من باب العلم. والمجتمع المصري جزء لا يتجزأ من هذا العالم الذي نعيش فيه ونشارك في تقدمه أو تأخره ونتأثر بمجريات أحداثه , وأصبح من المسلم به في الوقت الراهن أنه لا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات البشرية أن يعيش في عزله عما يحدث في المجتمع العالمي.

فالتعليم نشاط له أهميته ودلالاته نشاط تحكمه وتوجهه وتحدد مساره وبرامجه ومناهجه مراكز مختلفة. والنجاح في مراحل التعليم يحقق حراكًا اجتماعيًا واقتصاديًا ومهنيًا إلى أعلى السلم الاجتماعي. مثلما أن الإخفاق في التعليم له دلالاته ومغزاه , ويهبط بصاحبه درجات في السلم الاجتماعي.

ويعد التعليم بعدًا مهمًا من الأبعاد التي تكون نسيج حياتنا اليومية , ويؤهلنا لأن نعيش في هذا العصر معيشة الأدميين في زمن يحكمه مبدأ البقاء للأصلح. فالطالب في المدرسة يتعلم كيف يفكر ؟ وكيف يكتسب المعارف ؟ وكيف يحقق النظام ؟ وكيف يدين بالولاء لأسرته ولوطنه ؟ وكيف ينتج ؟



كما يؤدي التعليم دورًا مهمًا في تكوين الذات الإنسانية الواعية وتشكيل الهوية الوطنية ، و يرسخ العقيدة الدينية الوسطية ، ويدمج أيديولوجية المجتمع في شخصية الطلاب. وتلك الأيديولوجية التي ترسخ وتؤكد تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة والحرية ، وأن النجاح لا يناله إلا من يستحقه حسب قدراته وجهده لا حسب الثروة التي يمتلكها الأب ، وداخل المدرسة يفترض أن يصحح مسار اللاتكافؤ التواجد خارج أسوار المدرسة. وتصهر المدرسة الطلاب سويًا داخل بوتقة واحدة ، فالطالب في العملية التعليمية فاعل وجزء من عملية اجتماعية تتفاعل كل عناصرها سويًا ، أيضًا يوحد بين أفكارهم ، كما يكسبهم الخبرات التي تحسن قدراتهم ومهاراتهم من أجل مزاوله مهنة يتكسبون منها وليشبعوا حاجاتهم. (فرح ، ٢٠٠٨ ، ١٨)

والتعليم بأشكاله المتعددة هو الوسيلة لإحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، وأهم أدوات تحديث المجتمعات من المرحلة التقليدية إلى مرحلة الحداثة ، ثم ما بعد الحداثة وحراك الأشخاص اجتماعيًا أفقيًا ورأسيًا. ويرى البعض أن التعليم يعني صناعة عقول البشر ، ويحقق التعليم لأفراد المجتمع فوائد عديدة أهمها: (ميناء: ٢٠٠١ ، ٤٦) (عبيد ، ٢٠٠٤ ، ٥١) (فرح ، ٢٠٠٨ ، ٢٠)

١- يعد رأس المال البشري اللازم والمؤهل لاستغلال موارد المجتمع وثرواته ، وتبدير حياة توفر احتياجات المواطنين ومطالبهم كما يوفر للمجتمع القوة.

٢- يساعد علي أداء المهمة الحيوية لبناء المجتمع وتماسكه والتحام الجماعات سويًا وصهرها في وطن واحد متماسك ، يشعر أفرادها بالتماسك والانتماء والولاء ، وتمحو فيه العنصرية والتفرقة علي أساس السلالة أو اللون أو الجنس أو الدين ، وتتحقق قيم كل أساليب الضبط الاجتماعي.

٣- يحرر الوطن والمواطنين من الجهل والخرافة والتخلف ويمحو ويزيل كل مظاهر الوعي الزائف.

٤- يرسخ مبادئ الديمقراطية ويدعمها.

٥- يحقق نهضة المستقبل , وهو المطلب الأساسي في عصر العولمة , وعهد ثورة المعلومات وتحديات التكنولوجيا, وتؤكد منى مكرم عبيد هذه الرؤية , وترى أن التعليم شرط الصحة لمواكبة العصر في مجالات الثورة الرقمية وتكنولوجيا المعرفة.

ويعتبر التعليم قبل الجامعي أحد الطرق المهمة التي يمكن من خلالها إكساب الطلاب القدرة على استخدام المعارف، واختيار المعلومات وانتقائها، والقدرة على حل المشكلات، وإيجاد حلول مناسبة وأساليب جديدة للتكيف والمرونة في التعامل مع ثورة المعلومات والمنافسة العالمية.

وللتعليم قبل الجامعي أهمية داخل المجتمع ,حيث إنه يضم مرحلة التعليم الأساسي والتي تعتبر القاعدة البنائية الأساسية في منظومة العملية التعليمية , ومن ثم فالاهتمام بتلك المرحلة ضرورة أساسية باعتبارها المرحلة التعليمية الأساسية للفرد، وأن مستقبل الفرد ومستقبل المجتمع يتوقف على مدى نجاح هذه المرحلة في تحقيق أهدافها.

كما يضم مرحلة التعليم الثانوي، والذي يعد من المراحل المهمة من حيث دوره في بناء الإنسان أو في بنية النظام التعليمي، ويعتبر بمثابة العمود الفقري في العملية التعليمية، ومن ثم تعتبر هذه المرحلة ركيزة أساسية لما بعدها من دراسات جامعية مختلفة.

وبالرغم من الأهمية التي يكتسبها نظام التعليم قبل الجامعي المصري، إلا أنه يعاني من غموض واضطراب في الأهداف، والإدارة، والمعلم، والمباني والتجهيزات، ونظم الامتحانات والتقييم، بالإضافة إلى محتوى تعتمد ثقافته علي الحفظ والتلقين، ولا



تنتمي الإبداع ولا تعمل علي التجدد والتغيير، كما إن معظم التجديدات التربوية هي نتاج لولادة سياسية بعيدة عن آليات العقل والتنفيذ الفعلي في المدرسة.

كما إن نظام التعليم قبل الجامعي لم يؤد دوره كاملا في تكوين الإنسان والمجتمع الحديث، بل كان هدفه الضمني دائما هو المحافظة علي استمرار واستقرار الأوضاع الراهنة، وكان هذا الهدف موجها لعلاقة السلطة السياسية بالتعليم في كثير من المواقف والفترات، مما أدى إلى جمود البنى والهيكل التعليمية، وتخلف مفاهيم الإدارة، وإجراء تطوير سطحي للمناهج كرد فعل للأزمات السياسية والاجتماعية وتحول المعلم من صاحب رسالة إلى موظف تقليدي.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها وزارة التربية والتعليم في التوسع الكمي متمثلاً في بناء المدارس الجدية وتزويدها بالتكنولوجيا وتدريب المعلمين ، إلا إنه من استقراء الأدبيات السابقة في مجال صنع وتحليل السياسات التعليمية ، فإن تلك الدراسات أثبتت عدم تحقيق السياسة التعليمية لأهدافها ، وكما إن الحديث عن تكرار استراتيجيات تم وضعها وإعدادها وتقديمها لتطوير التعليم ما قبل الجامعي ، طُرحت في وثائق رسمية صادرة عن الدولة متمثلة في وزارة التربية والتعليم ، وتعدد آراء ومقترحات لمحاور وأولويات هذه الاستراتيجيات ، فإن تقدماً ملحوظاً نحو الأفضل في أحوال التعليم ما لايزال رهن الانتظار والتوقع ، ولم يصل بعد أو علي الأقل بما يتناسب مع هذه التوقعات بدليل الفشل في الخروج من أزمة التعليم مع بداية الحديث عن تطوير التعليم حتى الآن.

بناءً علي ما سبق يمكن القول أن هناك عقبات تقف أمام تطوير التعليم تكمن في التخطيط الاستراتيجي في ضوء الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن هنا ظهرت مشكلة الدراسة للباحثة.

مشكلة الدراسة:

نظرًا لأهمية التعليم وقوته المؤثرة في جميع جوانب المجتمع المختلفة ، وتكرار الحديث عن استراتيجيات تطوير التعليم ما قبل الجامعي والتي أصدرتها الدولة ممثلة في وزارة التربية والتعليم وما صاحبها من تطور موازي في مجال التشريعات والقوانين التعليمية عكست الطابع المتسارع للتغيرات في حقل التعليم وكذلك ارتباطها بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، إلا إن الأدبيات والعديد من الدراسات والأبحاث(*) العلمية تشير إلى الكثير من جوانب القصور والسلبيات التي تكتنف جسد هذه الإستراتيجيات ولم تحقق المأمول منها إلى الآن.

علاوة على ذلك، فإن الدلائل تشير إلى العديد من جوانب القصور والضعف التي يعاني منها التعليم ما قبل الجامعي تتمثل في غموض فلسفته وأهدافه ، وأن تعليمه متخلف في مؤشرات الكمية والنوعية ، وتحكمه أساليب تدريسية تلقينية إملائية تقتل الإبداع والعقلانية ، وقصورها في تلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته وعدم قدرته على مواجهة تحدياته الحالية والمستقبلية.

هناك مفارقات صارخة بين ما يصاغ من استراتيجيات ورؤى عن تطوير التعليم ما قبل الجامعي وما يتم على أرض الواقع الفعلي ، بين المأمول والواقع ، بين النظرية والتطبيق.

كما يتضح من خلال قراءات تلك الإستراتيجيات والرؤى التي وضعت لتطوير التعليم ما قبل الجامعي رغم ما يشوبها من طموحات تأتي التغيرات الوزارية ليتجاوز الوزير الجديد فيغير سياسات سابقة دون مبررات موضوعية ، وبذلك لن تأخذ أي سياسة حظها عن الحكم عليها بسبب تخطيط هذه السياسات والإستراتيجيات لارتباطها بشخص المنفذ وليس برؤية الدولة.



ومن ثم سعت الدراسة الحالية للإجابة علي التساؤل الرئيسي الآتي:

{ ما الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لإستراتيجيات الدولة الخاصة بتطوير التعليم ما قبل الجامعي ؟ }

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما الجذور التاريخية للتطور التعليم ما قبل الجامعي في ضوء الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ؟
٢. ما أهم التحديات التي تواجه عملية تطوير التعليم ما قبل الجامعي في مصر ؟
٣. ما التصور المقترح لتطوير التعليم ما قبل الجامعي من منظور ما تم وضعه من استراتيجيات ورؤى وتوارد العديد من قرارات صانعي السياسة التعليمية ؟

أهمية الدراسة:

(١) الأهمية النظرية:

- الوقوف على الجذور التاريخية لنشأة التعليم ما قبل الجامعي في مصر.
- رصد الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتعليم في مصر.
- تحليل الاستراتيجيات التي وضعتها الدولة لتطوير التعليم في مصر في ضوء الأبعاد المجتمعية.
- الوقوف على الواقع الحالي من خلال ما تم وضعه من استراتيجيات وضعت فيما قبل.
- إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين الاستراتيجيات التي وضعت من قبل الدولة لتطوير التعليم ما قبل الجامعي.
- تغيير النظرة والرؤية في مجال تطوير التعليم ما قبل الجامعي والنظرة إليها كعملية ملحة يركز عليها الأمن القومي ، ولها أولوية علي أجندة العمل الوطني.

٢) الأهمية التطبيقية:

يمكن أن تفيد الدراسة:

- القائمون علي رسم السياسة التعليمية وصناعة القرار في مجال التعليم حيث تسعى الدولة متمثلة في وزارة التربية والتعليم حاليًا إلي تطوير التعليم.
- المهتمون بتطوير التعليم من مطوري المناهج ومن أفراد وفئات المجتمع المختلفة ورجال الأعمال.
- الباحثين في مجال التخصص لتقديم دراسات مستقبلية.
- مساعدة العديد من الهيئات والمؤسسات ذات الطبقة التربوية والإسهام في إجراءات تعين على اتخاذ القرارات المناسبة بما يكفل الارتقاء في صنع سياسة تعليمية.

حدود مجتمع الدراسة ومبررات اختياره:

- تقع الدراسة الحالية في المجتمع المصري في الفترة التاريخية التي تبدأ ببداية التعليم الحديث في مصر أي منذ القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحالي ، وما حدث من تطورات داخل المنظومة التعليمية من خلال ما وضع من استراتيجيات وإصدار تشريعات وقوانين لتطوير التعليم ما قبل الجامعي في ضوء الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر بها المجتمع خلال تلك الفترة.
- تقتصر الدراسة الحالية علي التعليم ما قبل الجامعي من حيث أوضاعه وأهميته وأبعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وذلك بحكم ارتباطه بعدد أكبر من المواطنين وتأثيره في حياتهم.

منهج الدراسة:

- تتطلب طبيعة الدراسات الإنسانية تحديدًا للمنهج الذي نتناوله ، ويتوقف اختيار



الباحث لمنهج دون آخر على أساس طبيعة المشكلة.

- ويعتبر المنهج العلمي هو الإطار الموجه لخط سير الدراسة لتحقيق أهدافه واختيار فروضه وتساؤلاته , وعلى ذلك فهي طريقة علمية منظمة لتقصي الحقائق.

- لذا يجب أن يرتبط المنهج الملائم ارتباطاً وثيقاً بموضوع وأهداف وتساؤلات الدراسة , وقد رأت الباحثة أن طبيعة الدراسة تستلزم أكثر من منهج وذلك لطبيعة الدراسة الحالية منها:

١. **المنهج التاريخي:** وذلك للوقوف على الجذور التاريخية لمراحل تطور التعليم ما قبل الجامعي , والاستراتيجيات التي وضعتها الدولة في ضوء الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على اعتبار أن المنهج التاريخي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي , ولا يقف عند مجرد الوصف, وإنما يدرس هذه الوقائع والأحداث ويحللها ويفسرها على أسس منهجية علمية دقيقة لتوصل إلى حقائق وتعميمات لا تساعدنا على فهم الماضي فقط, وإنما تساعدنا أيضاً في فهم الحاضر بل والتنبؤ بالمستقبل.

٢. **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك لدراسة وتحليل سياسات التعليم المتضمنة في الاستراتيجيات والوثائق الرسمية المنظمة له في ضوء الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية, والآثار المترتبة على تنفيذها , فضلاً عن المقارنة بين ما هو معلن من أهداف وشعارات بما هو محقق بالفعل , وسوف يقوم التحليل على الأنماط الآتية من الوثائق والاستراتيجيات الصادرة لتطوير التعليم ما قبل الجامعي في الفترة المعنية بالدراسة والتقارير الصادرة والتشريعات والقرارات والقوانين الخاصة بتطوير التعليم ما قبل الجامعي , أما عن المنهج الوصفي, فيهدف إلى وصف ما هو كائن من ظواهر أو أحداث , كما يتيح رصد التحديات الناجمة عن مشاكل المنظومة التعليمية وكيفية مواجهتها وكيفية متطلباتها على الصعيدين النظري والتطبيقي.

٣. **المنهج النقدي:** من خلال الاتجاهات والنظريات والرؤى النظرية التي طرحت لمعالجة قضايا التعليم واستراتيجياته.

التوجه النظرية للدراسة:

تتعلق الدراسة الراهنة من الأسس النظرية والمنهجية والفكرية للنظرية النقدية؛ حيث إن المتأمل لما يكمن داخل منظومة التعليم يكتشف العديد من التحديات التي تعوق تطوير تلك المنظومة. فعلي سبيل المثال يبدو التعليم بما يشمل من عمليات تعليمية كأنه نظام محايد ، ولكن المتأمل لما يحتويه هذا التعليم من تناقضات وتحديات كامنة ، يكشف تبعية النظام التعليم لمتطلبات القوي السياسية والاقتصادية المهيمنة داخل المجتمع ، تلك القوي التي تقوده إلى المحافظة على الأوضاع المجتمعية القائمة ، وهنا يظهر دور التعليم غير الحيادي في مسيرة الوضع القائم بما يتضمن من تناقضات وتحديات سائدة بالمجتمع.

وفي سياق ذلك ، فإن معالجة قضية التحديات التي تواجه التعليم ما قبل الجامعي ، وإيجاد فلسفة جديدة وفكر جديد قادر على مواجهة تلك التحديات ، ينبغي أن تكون معالجة سياسية اجتماعية في المقام الأول ، كما ينبغي في الوقت ذاته أن تتخذ تلك المعالجة المنظور الكلي كأداة للتحليل والتفسير ، وليس من منطلق المفردات أو الجزئيات - بمعنى أن تشمل المعالجة كافة عناصر المنظومة التعليمية من مُدخلات وعمليات ومُخرجات تعليمية - وهذا ما تنطلق منه النظرية النقدية " Theory Critical " في نظريتها إلى المؤسسات التعليمية ، علي خلاف الاتجاهات النظرية الأخرى التي ترى أن التعليم نظام محايد أو مثالي.

و انطلاقًا من أن النظرية النقدية تنظر إلى التعليم على أنه ليس حياديًا ، وإنما هو نظام متجاوب مع القوي الاجتماعية والسياسية القائمة داخل المجتمع مما



يزيد من تحدياته.

وقد كشف أصحاب المدرسة النقدية عن العلاقة بين نوع العلم السائد في مجتمع ما ، وبين نمط الهيمنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ذلك المجتمع. (بدران ، البيلوي ، ١٩٩٨ ، ٢٩)

ويرى أصحاب النظرية النقدية " أن ربط الحياة اليومية بالتفسير البنيوي أي بتفسير الشروط الاجتماعية والسياسية البنيوية في المجتمع يتيح الفرصة - على قدر الإمكان - أمام المعلم المستنير لممارسة أفعال تؤدي إلى تحرير عقل الطلاب من الهيمنة الثقافية في المجتمع البرجوازي ، وهي خطوة مهمة نحو تحرير عقل الإنسان والمجتمع " ، " فالإصلاح التعليمي الحقيقي يتم حدوثه عندما يتفهم المعلمون الحاجة للتغيير والدافع القوي للقيام بتحدي الممارسات الموجودة بالفعل ، كما يبحثون بفعالية عن حلول للمشاكل الخاصة بالتدريس والتعلم " . (Michael Fullan: 1993 , p 130))

وتؤكد آراء باولو فريري P. Freirri في الوعي وتربية المقهورين ، وأفكار إيفان إيليتش Illich حول مجتمع بدون مدارس (اللامدرسية) التي رآها وسيلة لتحرير الإنسان من التغريب والقهر والاستغلال داخل منظومة العلاقات السلطوية البيروقراطية في المدرسة ، وعلى الرغم من توحيد فرضية كل من جورج هيجل ، وتوماس كوهن حول أن التاريخ العلمي يتقدم من خلال حركات نموذجية متغيرة ، إلا أن هناك نسبة كبيرة من التشاؤم يؤكدها موريس وكليير بيروب Maurice R.Berube & Claire T.Berube " يبدو أن الإصلاح المدرسي في حدود الحركات العظمى التقدمية والمتغيرة تم إنهاء وجوده والقضاء عليه ، وقد أعلن فوكو ياما نهاية التاريخ ليقصد أن هناك ديمقراطية تسيدت انتصاراً للتحرر الاقتصادي والسياسي " (Maurice R.Berube & Claire T.Berube: p:16)

كما جاءت أهم إسهامات النظرية النقدية من جانب المفكر الفرنسي " بورديو "

الذي قدم نظريته المعروفة بنظرية رأس المال الثقافي لتفسير دور التعليم في إعادة إنتاج الأوضاع الاجتماعية , وأن الوظيفة الأساسية للنظام التعليمي في المجتمع هي المحافظة علي الاستمرارية الاجتماعية أي استمرارية أوضاع وثقافة الطبقات المسيطرة في المجتمع , وهي ما يطلق عليه بعملية الانتقاء الاجتماعي , ويؤكد وجهة نظره في مقولته الشهيرة حول إعادة إنتاج الثقافة " أن رأس المال الثقافي إنما يضاف إلى رأس المال الثقافي , ولا يمتلك رأس مال ثقافي إلا هؤلاء الذين يمتلكون ما لا ثقافيًا" (Pierre Bourdieu & Jean – Claude passeron: p 71)

ويري أنصار رأس المال الثقافي أن النجاح والفشل الدراسي في التعليم النظامي يعتمد بصورة كبيرة علي التعليم السابق الذي حصل عليه الأطفال في سنواتهم الأولى؛ ذلك لأن التعليم في المدارس والجامعات لا يبدأ من فراغ وطالما أن أبناء الطبقة المسيطرة قد تشربوا بالفعل قبل حضورهم المدارس العديد من المعارف والمهارات ومعايير السلوك الخاصة بطبقتهم, فإنهم بذلك يمتلكون مفتاحًا لتلقي الرسائل التي توجه إليهم في حجرة الدراسة ونسق التعليم الرسمي , والتي تتوافق في الأساس مع الثقافة المسيطرة , ومن ثم يمكنهم استيعابها بصورة أسرع من أبناء الطبقات الأخرى. (عبد النبي: ١٩٩٠ , ٢٣٢)

فالمدرسة ليست مكانًا تقتصر علي تلقين المعارف , بل مكان لنقل الثقافة الوطنية وتشكيل الشخصية القومية , وإنتاج الثقافة وإعادة إنتاجها وتحقيق التواصل بين الأجيال.

محاوِر الدراسة:

لأجل تناول هذه المشكلة وتحقيقًا لأهدافها والإجابة عن أسئلتها , يقسم هذا البحث إلى ثلاثة محاور باعتبار أن كل محور يمثل عنصرًا مؤثرًا في العملية التعليمية ويتناول المحور الأول: عرض وتحليل لبعض استراتيجيات تطوير التعليم ما



قبل الجامعي في ضوء الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية , بينما يصف المحور الثاني: بعض التحديات التي تواجه نظام التعليم ما قبل الجامعي, ثم يختم هذا البحث بالمحور الثالث الذي يقدم بدائل ورؤى مقترحة لتطوير التعليم ما قبل الجامعي تستهدف العمل على تحقيق التطوير.

المحور الأول: عرض وتحليل لبعض استراتيجيات تطوير التعليم ما قبل الجامعي في ضوء الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

يستطيع الدارس لتطوير النظام التعليمي في مصر أن يكتشف بسهولة تلك العلاقات المتشابكة بين مكونات المجتمع ودرجة تفاعلاتها - سلبيًا أو إيجابيًا - ومستوى الازدهار أو التدهور الذي تعرض له هذا النظام التعليمي منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى الآن.

والمستقرى لحركة تطوير وإصلاح التعليم المصري وواقع المؤسسة التعليمية في مصر, نجد أنها ارتبطت بجملة من التحولات والتغيرات المتلاحقة على كافة الأصعدة , والتي مر بها المجتمع جعلت بنية النظام التعليمي الرسمي يقف مستجيبًا لتلك التحولات والتغيرات بصورة أكثر دراماتيكية من التحولات نفسها , حيث بات من المؤكد أن أزمة النظام التعليمي في مصر هي انعكاس لأزمة أكبر حجمًا هي أزمة الخل البنائي الذي ينتاب مجتمعنا ككل , كمجتمع لم يستقر بناؤه الاجتماعي بعد وذلك لتعرضه - في فترات قصيرة نسبيًا - لتجارب متعارضة من اتجاه الاشتراكية خلال الفترة من (١٩٥٢ - ١٩٦١) إلى الاتجاه نحو الرأسمالية في السبعينيات ابتداء من ١٩٧٤ وحتى اللحظة الراهنة.

وإذا جاز لنا أن نؤرخ للتعليم المدني الحديث في مصر , فقد جاء بصحبة ذلك المشروع النهضوي الذي حاول محمد علي باشا في مطلع القرن التاسع عشر , والذي تعصر بعد انهيار تجربته وهيمنة القوى الاستعمارية - بريطانيا وفرنسا - على

القرار السياسي والاجتماعي في البلاد في عهد سعيد وعباس وخلفائهما.

لقد كان التعليم قبل عام ١٩٥٢ يعكس من زاوية الأهداف والمناهج التربوية المنشود منه ، السيطرة الاستعمارية وسيطرة كبار ملاك الأراضي والقصر مما أدى إلى تحويل التعليم لخدمة تلك الأوضاع - إلا ما استطاعت القوى الوطنية والرأي العام المثقف فرضه علي تلك الأوضاع ، من مناهج تعكس - لحدود ضئيلة الروح والقوانين والوطنية.

ومن الجحود أن ننكر الدور الذي لعبه التعليم في تجديد تاريخ مصر السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ إذ كان الطلاب المصريون وقود الثورة ضد الاحتلال البريطاني ، وكان المتعلمون بناء عملية تحديث المجتمع، وكان التعليم المحرك الأول وراء كل عمليات الحراك الاجتماعي في مصر ، وصهر الكثير من المكانات الاجتماعية والاقتصادية المتوارثة وتبديل الأوضاع المهنية من الأوضاع الوراثية إلى الأوضاع المكتسبة. (سليمان وآخرون ، ١٩٦٨ ، ٣٩ ، و بدران ، ٢٠٠٩ ، ٥٢ ،

ثم جاء دستور ١٩٢٣ الذي نص على أن " التعليم الأولي إلزامي للمصريين بنين وبنات" ، وفي الإطار ذاته، اهتم "طه حسين" بتطوير برامج التعليم ومجانيته وطالب بالاهتمام بتدريس اللغة العربية والتاريخ المصري والتربية في المدارس، كما طالب بالتوسع في إنشاء الجامعات.

ولم يكتب للتعليم في مصر النهوض مرة أخرى إلا بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، حيث أرسى مبدأ " ديمقراطية التعليم" مما جعل التعليم متاحاً لجميع فئات الشعب بالمجان في جميع مراحله، حيث صدر قانون التعليم الابتدائي رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥٣ والذي كان من أهم قراراته :مجانية التعليم الابتدائي والإلزاميته، مدة التعليم الابتدائي ست سنوات .واهتمت الوزارة بإنشاء المدارس الابتدائية بشكل واضح ورفع



شعار) مدرستان كل ثلاثة أيام)، ثم صدر قانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٧ لتنظيم المرحلة الإعدادية، وأصبحت مدة الدراسة ثلاث سنوات يلتحق بها الطالب بعد انتهائه من الصف السادس (حامد، عبد القادر، ٢٠٠٣، ٧٤)، وقد توسعت الدولة بعد قيام الثورة في إنشاء عدد كبير من المدارس الحكومية، إلا إنها لم تمنع الأفراد والهيئات من إنشاء مدارس خاصة بمصروفات تحت إشرافها، وبهذا فقد وجهت الثورة اهتمامها بالنهوض بالتعليم بشقيه الحكومي والخاص لتوفير التعليم لكل راغب فيه.

وفي أعقاب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ نقطة تحول في تاريخ المدارس الأجنبية، حيث قامت الدولة بتصفية هذه المدارس، وصدر القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء شركة المعاهد القوى لتحل محل الإدارات الأجنبية التي كانت تسيطر على أنواع التعليم لم يكن يقوم عليها مصريون، وبهذا تم تأميم التعليم الخاص في مصر، وأصبح تحت إشراف الدولة بأنواعه عربي ولغات. (زيدان: ١٩٩٩، ١٦)

وفي عقد السبعينات والثمانينيات، تحددت الأهداف القومية للتعليم في التعليم المجاني، التعليم والتميز للجميع واقتحام عصر التكنولوجيا، ومواجهة تحديات العولمة. ويبلور حامد عمار ملامح تلك الفترات أو الحقب في خمسة ملامح رئيسة تترجم إصلاحات وإشكاليات قضايا التعليم في نموه أو ترهله، والحقب الخمسة هي (عمار: ٢٠٠٥، ١٧-١٩)

- ١- الأولى: تعليم الفقراء (١٩٢٤ - نهاية الثلاثينيات)
- ٢- الثانية: الوعي الوطني بالتعليم (الأربعينيات)
- ٣- الثالثة: التعبئة بالتعليم (خلال فترة ثورة يوليو ١٩٥٢)
- ٤- الرابعة: الانفتاح والاتجار بالتعليم (١٩٧٠ - ١٩٨٠)
- ٥- الخامسة: عولمة التعليم وتقنياته (حتى الآن)

الحقب الخمسة كما جسدها "حامد عمار" من الفقر، والوعي، والتبعية،

والانفتاح ، والعولمة تعد بمثابة تحليل تفصيلي لجسم التعليم المصري ، فإذا كان وصف الحقبة الثالثة كما أوضحناها تأثرت بمتغيرين أساسيين الأول: الاحتلال ، والثاني: الثورة ، فإن الحقبة الرابعة يضاف إليها البعد الدستوري لحركة إصلاح التعليم وذلك في أعقاب صدور دستور ١٩٧١ والذي اهتم بقضية التعليم والتي جاءت في ثمان مواد قانونية ركزت علي تكافؤ الفرص التعليمية والمساواة ، ومبدأ التعليم للجميع ، والإلزامية في مرحلة التعليم الابتدائية ، والمجانية ، وأن محو الأمية واجب وطني (دستور ١٩٧١). وقد حاول أحد الباحثين العرب في دراسته للتعليم والعدالة الاجتماعية تحليل مضمون الدستور المصري في التعليم وعلاقته بالعدالة ، إلى أن جملة معايير العدالة الاجتماعية وصلت إلى نسبة ٨٣.٣% ، أما المجانية فقد وصلت إلى نسبة ١٢.٥% وذلك من المواد الخاصة بالتعليم. (الخلف ، ٢٠٠٥ ، ١٢٤)

والملفت للنظر إلى أن هناك وثيقة تعليمية مصرية ظهرت قبل إقرار دستور سبتمبر ١٩٧١ تدل على إصلاح التعليم والصادرة في ٢٣/٢/١٩٧١ تحت عنوان " وثيقة التعليم وبناء الدولة العصرية " والتي أسفرت عن وضع مجموعة من الخطط العاجلة تهدف إلى دعم التعليم ونشره وزيادة إمكانياته في استيعاب التلاميذ بالمراحل التعليمية المختلفة ورفع الكفاءة الداخلية والخارجية وتضمنت ما يلي: (عوض ، ٢٠٠٠ ، ٢٤١)

أولاً: وضع إجراءات لرفع كفاية التعليم وتأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم

ثانياً: وضع إجراءات لرفع كفاية التعليم العام

ثالثاً: ربط التعليم باحتياجات المجتمع.

ولعل الفاحص لمحتوى تلك الوثيقة يري أنها ركزت على بعض الآليات التي تهدف إلى إصلاح وتطوير التعليم المصري ، حيث قامت لجان خبرة في التعليم بإعداد دراسات حول آليات التطوير ، فقد تشكلت لجان لدراسة قضايا إصلاح المدارس ، وطرق التدريس ، والوسائل والأنشطة التعليمية ، وكذا لجان لإعداد المعلم وكيفية



رفع مستوى الأداء , ولجنة اقتصاديات التعليم وتمويله , وكذا لجنة لإصلاح الإدارة التعليمية , ولجان للخدمات الطلابية , كما إن الوثيقة تضمنت ملامح وسمات الدولة العصرية وتطبيقاتها لتطبيق هذا المبدأ وذلك من خلال مبدأ الإتاحة , والإلزامية , والمجانية , ونشر التعليم للجميع... إلخ.

وإذا كان الدستور المصري الصادر في سبتمبر ١٩٧١ يعتبر بمثابة مبدأ أساسي للتشريع فإن الوثيقة - ولو أنها ظهرت قبل إقراره - تعتبر أداة تطبيقية لحركة الإصلاح أو بالأحرى بما نادى به الدستور في معظم مواده الثمانية الخاصة بالتعليم التي تم الإشارة إليها. ومن هنا يصدق القول بأن أية حركة إصلاح تعليمي من خلال التشريع يجل أن تبدأ بمناقشة المتخصصين ومؤسسات المجتمع المدني في ذلك الفرع من الإصلاح , ومن ثم كان لوثيقة التعليم وبناء الدولة العصرية الفضل في إقرار المواد الثمانية في الدستور المصري.

وفي عام ١٩٨٠, طرحت وزارة التربية والتعليم وثيقة تطوير وتحديث التعليم في مصر سياسته وخطته وبرامجه , وقد سبقها ورقة عمل حول تحديد معالم الطريق إلى إصلاح التعليم في ١٩٧٩ , وقد انطلقت تلك الورقة من الخطوط العريضة التي يراد بها تطوير التعليم , فقد طرحت الوزارة بما جاء فيها من أفكار على بعض الهيئات والمنظمات والجماعات السياسية والتعليمية رغبة في الوصول إلى وثيقة تعليمية أكثر فعالية, فقد تضمنت الورقة خمسة محاور منها: (الخلف , ٢٠٠٥ , ١٠٧)

- المجتمع والتعليم.
- نظرة تحليلية لواقع التعليم في مصر.
- لماذا التغيير التعليم وملامح تعليم الغد.

- البرامج المقترحة لتحقيق التغيير في التعليم.

ومن خلال المحاور السابقة خلصت الوزارة إلى ترجمة ما جاء من أفكار في ورقة العمل ومحاولتها وضع وثيقة تحمل عنوان " تطوير وتحديث التعليم في مصر سياسته وخطته وبرامج تحقيقه " , والتي تناولت بعض منطلقات الإصلاح منها: السياسة العامة للتعليم في مصر , والمقومات الأساسية الموجهة لحركة تطوير وإصلاح التعليم , كما ركزت الوثيقة على إستراتيجية تحقيق السياسة التعليمية والتي أوضحت فيها السياسة العامة وملامح الخطة , وبرامج التطور , وأسلوب التنفيذ.

ورغم ما حظيت به تلك المرحلة من وثائق رسمية لاقت الكثير من اهتمام المجتمع المدني وخبراء التربية وبخاصة ورقة عمل ١٩٧٩ , ووثيقة تطوير وتحديث التعليم ١٩٨٠ , إلا إن الكثير من النتائج جاءت مغايرة لما تضمنته هذه الوثائق بل جاءت لتؤكد على العلاقة الفاعلة الارتباطية بين التعليم والاتجار وغيرها من رموز الانفتاح الاقتصادي التي عاشته مصر في تلك الحقبة , ولعل الكثير من الأمثلة التالية توضح ما أفرزته سياسة الإصلاح التعليمية منها: منذ السبعينيات بدأ مصر في الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي وانسحاب الدولة من الاضطلاع من بعض مسؤوليتها الرئيسة في تمويل التعليم وتوجيهه بما يخدم حاجات الشعب المصري ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية , وقد انعكس هذا الانسحاب علي تدهور أحوال التعليم العام المكلف بإعداد الفئات العاملة , وقصور في استيعاب الأطفال في سن الإلزام مع تكسد الفصول وقصور التجهيزات وتدني حالة الأبنية التعليمية. ومع سياسة الانفتاح زاد انتشار المدارس الخاصة ذات المستوى الاقتصادي , وتركزت أغلبها في المدن الحضرية الكبرى. (قاسم , ٢٠٠٥ , ٧٨)

وفي عام ١٩٨٧ , صدرت وثيقة " تطوير التعليم في مصر سياسته وإستراتيجيته وخطط تنفيذه " للتعليم قبل الجامعي , وترتكز هذه الوثيقة على وضع



سياسة تعليمية واضحة الأهداف ، ورسم إستراتيجية محددة المنطلقات والمحاور ، وذلك في إطار المبادئ الدستورية الأساسية الحاكمة لسياسة الدولة في مجال التعليم ، وبحيث يمكن من خلال تلك المنطلقات والمحاور الإستراتيجية ترجمة السياسة التعليمية متمثلة في الأهداف المرجوة إلى خطط وبرامج تنفيذية. (عمار ، ١٩٩٧ ، ٤١-٤٣ ، خضر ، ٢٠٠٠ ، ٤٢ ، سرور ، ١٩٨٧)

وفي عام ١٩٩١، اعتبر التعليم المشروع القومي الأكبر لمصر.. وفيه أُعلن أن التعليم هو المشروع القومي الأول في تنمية المجتمع ومواجهة تحديات المستقبل. وفي يوليو ١٩٩٢ صدرت وثيقة " مبارك والتعليم.. نظرة إلى المستقبل " (وزارة التربية والتعليم: ١٩٩٢ ، ٣٢-٣٣) والتي شملت الخطوط العريضة والأساسية للسياسة المقبلة الجديدة، وقد اعتبرت التسعينيات العقد القومي للقضاء على الأمية وتحقيق رؤية جديدة؛ وهي التعليم للتميز، والتميز للجميع الذي أصبح هدفًا قوميًا نحو معايير الجودة الشاملة في التعليم، حيث جاء ذلك انعكاسًا لعقد سلسلة من المؤتمرات القومية لتطوير التعليم، ففي عام ١٩٩٣ عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الابتدائي، وفي عام ١٩٩٤ عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي، ثم تلا ذلك مؤتمر قومي بعنوان "المعلم: إعدادة وتطويره ورعايته" وكان ذلك في عام ١٩٩٦ (جمهورية مصر العربية، ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ، ٤٧)

وفي عام ٢٠٠٠، عقد المؤتمر القومي لاكتشاف الموهوبين ورعايتهم. وفي ديسمبر ٢٠٠٤ عقد مؤتمر التعليم في الإسكندرية الذي شدد على ضرورة الإبقاء على مجانية التعليم كحق لكل مصري وتطبيق مبدأ التدرج في عملية تطوير التعليم (وزارة التربية والتعليم ، ٢٠١١)

من هذا المنطلق، بدأ التوسع في تطبيق التعليم والتدريب المزدوج على غرار النظام المطبق في ألمانيا كأحد المحاور الجوهرية في التعليم الفني والمعروف باسم

(مشروع مبارك - كول (وحقق هذا النظام نجاحًا ونتائج كبيرة، حيث بلغ عدد المدارس المشاركة في المشروع ٣٨ مدرسة، وعدد الطلبة والطالبات ١١٥٠٠ طالب وطالبة في عام (٢٠٠٣/٢٠٠٤)، وعدد المتخرجين ٧٢٠٠ متخرج، وعدد المدرسين حوالي ١٥٠٠ مدرس، وشارك في البرنامج ١١٠٠ مصنع منتشر في ٢٤ مدينة.

ولم تكن وزارة التربية والتعليم في مصر بمنأى عن هذا التوجه العالمي؛ حيث بادرت بجعل التخطيط الاستراتيجي نهجًا رسميًا لكافة أنشطتها وعملياتها، فوضعت الخطة الإستراتيجية القومية للتعليم لمدة (٥) خمس سنوات (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢)

وتمثل الخطة الإستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعي (٢٠٠٧/٢٠٠٨) الدعامة الأساسية في كل الجهود الرامية إلى تحقيق الجودة العالية لمستقبل في مصر، فهي تسعى إلى ضمان تحسين التعليم لجميع الأطفال والشباب في مصر، وتحسين الفرص الحياتية لهم؛ لتحقيق تنمية شخصية متكاملة لكل فرد، لضمان إعداد جيل قادر على النجاح في حياته المهنية، ومواصلة التعليم مدى الحياة، وقادرة على الإسهام في بناء مجتمع المعرفة، وقادر على المشاركة في تنمية المواطننة والحوار في مصر. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦، ، ٣٥٥، توفيق، إبراهيم، ٢٠٠٩، ٢٢٠، سليمان، ٢٠٠٨، ٥٣)

وقد استمر ذلك التطوير حتى جاء دستور ٢٠١٢ بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والذي نص على حق التعليم وما يتعلق به، حيث ورد في أربع مواد (٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١)، وقد وقعت هذه المواد في الفصل الثالث بعنوان (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية) من الباب الثاني من الدستور بعنوان (الحقوق والحريات) (راجع دستور ٢٠١٢ مواد ٥٨-٥٩-٦٠-٦١)

وفي سبتمبر ٢٠١٤، تم إصدار وثيقة " الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي



٢٠١٤/٢٠٣٠ " والتي جاءت لتنفيذ رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. وكان شعار تلك الخطة: " التعليم المشروع القوي لمصر: معًا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل " , والتي تعرض الرؤية الإستراتيجية لمستقبل التعليم قبل الجامعي في مصر من خلال مخطط عام لمنظومة التعليم قبل الجامعي في الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٣٠ , لتكون أساسًا في رسم السياسات ووضع البرامج وآليات التنفيذ وتوزيع المسؤوليات في ضوء أهداف الخطة وبرامجها. (وزارة التربية والتعليم , ٢٠١٤ , ٤٩)

كما اختص دستور ٢٠١٤ بالاهتمام بالتعليم في المواد من المادة (١٨) إلى المادة (٢١) حيث نص على أن التعليم حق لجميع المواطنين، هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وتأسيس المنهج العلمي في التفكير، وترسيخ القيم الحضارية والروحية ومفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، فهو مجاني في مدارس الدولة ومعاهدها، وتلتزم الدولة بتوفيره وفق معايير الجودة العالمية، فالتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي له تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات الدولية، كما تشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها، وتلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات الدولية.

وتشير المواد الخاصة بالتعليم في دستور ٢٠١٤ إلى الأهمية المتعاضمة التي أولاها هذا الدستور للتعليم، والتي تعد من المميزات الفريدة لهذا الدستور الذي انفرد بها عن الدساتير السابقة، وقد اتضح هذا الاهتمام من خلال التأكيد على حل قضايا التعليم، وسبل تطويره، وتخصيص مواد لزيادة تمويله، وتوفير متطلبات هذا التطوير. (دستور ٢٠١٤ مواد ١٨-١٩-٢٠-٢١)

ومما سبق من خلال عرض تلك الإستراتيجيات والرؤى التي وضعت لتطوير المنظومة التعليمية ومحاولة وضع خطط وإستراتيجيات معقولة - رغم ما يشوبها من طموحات - وما صاحبها من تطورات موازية في مجال التشريعات والقوانين التعليمية عكست الطابع المتسارع في حقل التعليم تأتي التغيرات الوزارية ليتجاوزها الوزير الجديد فيغير مسيرة سياسات سابقة دون مبررات موضوعية , وبذلك لن تأخذ أي سياسة حظها من الحكم عليها , فلاحقها يهدم سابقتها دون تراكم ونمو أو إمكانية للاستفادة من الخبرات السابقة.

ورغم أن الاهتمام بتطوير التعليم يمثل أحد أركان الخطاب السياسي الرسمي , كما أن الخطاب التعليمي يحمل في ثناياه رؤى جديدة لتطوير التعليم , ونقله من الوضع القائم إلى الوضع القادم , إلى رؤية مستقبلية تحتضن مستقبل التعليم من أجل المستقبل , فهو يضع التعليم في منافسة عالمية مع التعليم في البلدان المتقدمة لتصنيع وهندسة إنسان جديد للألفية الثالثة يفكر عالميًا ويطبق محليًا , منفتحًا على الآخر.

إلا إن شواهد الواقع تتعدد لتؤكد علي عدم تطابق مستوى القول والفعل بشأن التعامل مع قضية التطوير , وأن مشهد التناقض يبلغ ذروته بمجرد التدقيق الأولى لواقع النظام التعليمي ومجريات أحداثه.

كما أن سيادة مفردات الخطاب التربوي الرسمي الذي يحمل في ظاهرها التطوير والتغير , وتحمل في باطنها تسكين الواقع التربوي كما هو عليه , وتجميله عبر وسائل الإعلام المختلفة , فمحاولات التطوير الراهن لا تمثل إلا مسكنات لحالة مرضية لن تجدي معها محاولات العلاج الجزئي.

المحور الثاني: بعض التحديات التي تواجه نظام التعليم ما قبل الجامعي:



منذ النظرة الأولى على المشهد التربوي والتعليمي - نكتشف العديد من المشكلات الجوهرية التي لم يعد لها أثر في العديد من نظم التعليم في العالم ، على الرغم من الإنجازات وطرح استراتيجيات لتطوير التعليم ما قبل الجامعي ، إلا إنه ما زال يواجه قضايا وتحديات عديدة ، مما خلق رأياً عاماً يؤكد على أن أوضاع التعليم في حاجة إلى مواجهة مشكلاته بشكل جذري، حيث تتعرض السياسة التعليمية في مصر لعدد من التحديات الخارجية والداخلية ، من أهمها خارجياً التشكيل المستقبلي للعالم الجديد وصيرورة العولمة وقوة المعرفة ، ومن أهم التحديات الداخلية: (عمار ويوسف ٢٠٠٦ ، ١٩ ، تركي: ٢٠١٠ ، ٢٦٣ - ٢٦٤):

أولاً: مشكلات تتعلق بفلسفة وأهداف التعليم قبل الجامعي: (عبود ، عبد العال ، خليل، ١٩٨٠ ، مذكور ، ٢٠٠٠ ، ٢٨ ، قاسم وآخرون ، ٢٠١١ ، ٢٥٩)

- إن المستقرى لأهداف التعليم ما قبل الجامعي بمصر يلاحظ عليها ما يلي:
- أغفلت الأهداف التركيز على تنمية قدرات الطلاب الإبداعية والابتكارية.
- تعليم متخلف في مؤشرات الكمية والنوعية
- أغفلت الأهداف العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري مثل الانفجار المعرفي، والعلاقات الاجتماعية في هذا العالم المتغير.
- أغفلت الأهداف التركيز على تنمية قدرات الطلاب الإبداعية والابتكارية.
- استمرار وارتباط التغيير في السياسة التعليمية وارتباطها بشخص الوزير لا بمؤسسة
- عدم استناد هذه الأهداف إلى فلسفة تربوية اجتماعية واضحة، حيث تكون بمعزل عما يجري في العملية التعليمية، وقليلًا ما تترجم إلى أهداف تفصيلية في المناهج والخطط التربوية.

- كما يلاحظ أن هذه الأهداف ركزت على الاهتمام بالجانب المعرفي دون بقية الجوانب، ودون أن يتضمن كل هدف نواحي متعددة، واتجاهات متنوعة ومستويات متفاوتة ومجالات بعضها ميسر وبعضها غير ميسر.
- كما نلاحظ أن أهداف التعليم قبل الجامعي بمراحله المختلفة يؤخذ عليها عدم التحديد والدقة في الصياغة والذي يمثل المطلب الأول من أجل التنفيذ الناجح لأي برنامج تعليمي.

ثانيًا: مشكلات تتعلق بالإدارة: (بدران ، ٢٠٠٩ ، ١٩٤ ، المجالس القومية المتخصصة ، ٢٠١٠ ، ٤١ ، أحمد ، ٢٠١٨ ، ٢٤-٢٥)

- ضعف أساليب اختيار وإعداد القيادات التربوية ذات الكفاءة العالية:
- ضعف إسهام إدارة المدرسة في إحداث التغيير بها وإدارته
- غياب الرؤية المستقبلية عند التخطيط لتسيير شئون المدرسة ، كما يبرر المدرء والنظار عدم الاهتمام بعمل جلسات حوار ونقاش إلى العديد من المعوقات منها (كثافة الفصول - عدم وجود موارد مالية كافية - تقتقد غالبية المدارس إلى وجود حجرات للمدرسين حيث يتم تحويل الحجرات إلى معمل للوسائط وحجرة للحاسب ، ويترتب علي إلغاء حجرات للمدرسين للتصحيح أو الراحة تم إطلاق اسم " المدرس الجوال "

- ضعف مساهمة الإدارة المدرسية - بل انعدام ذلك- في مجال تطوير المناهج والبرامج أو المشاركة في صياغتها وتقويمها، أو تدريب المعلمين عليها
- تداخل الاختصاصات في القيادة المدرسية ، فبعض المدارس يتولى قيادتها ثلاثة: مدير الإدارة ، مدير المدرسة ، ناظر المدرسة ، ويحدث في بعض الأحيان تداخل في إصدار التعليمات وبالتالي يحدث خلل في العملية التعليمية.



- بعد الإدارة عن مجرى التطوير في علوم التكنولوجيا الإدارية الجديدة وعدم إفادتها من نتائج هذه العلوم وأدوات التكنولوجيا في تطوير نفسها أو التغلب على مشكلاتها.
- الروتين الإداري وعدم المرونة وما ينجم عنها من مشكلات وعدم الجدية في إدخال التجديدات التي تسهم في التحديث المدرسي.
- ثالثاً: مشكلات متعلقة بالمعلم: (عبد الشافي , ٢٠١١ , ٣٦٣ , طعيمة , ٢٠١٣ , ١٧٤)
- يعاني المعلمون من مجموعة من السلبيات من أهمها:
- تدني نظرة المجتمع للمعلم، والمعلم إلى نفسه على أنه أقل من غيره من أصحاب المهن الأخرى.
- تقصير المعلمين في أدائهم لواجباتهم المهنية مما أدى إلى تدني مستوى الجودة في التعليم.
- سوء الظروف التي يواجهها المعلم في عمله مثل نقص الإمكانيات وتعدد العلاقات وضخامة العبء التدريسي.
- القصور في أبعاد التكوين الأكاديمي والمهني والثقافي للمعلم، وبالتالي لم يحقق الأهداف المرجوة منه، ولم تعكس مقرراته المتغيرات المجتمعية المعاصرة.
- عدم كفاية برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة بالإضافة إلى التراخي في تدريب المعلمين وجمود أساليب تدريسهم.
- ادخار بعض المعلمين لجهودهم للدروس الخصوصية مقارنة بالجهود المبذولة في المدرسة.
- الأساليب القائمة حالياً لإعداد المعلم لم تعد قادرة على إكسابه المهارات الجديدة

المطلوبة لعملية التغيير، كما إنها لم تعد قادرة على تمكينه من استخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة، كما إنها لا تساعد على مواجهة المواقف الحقيقية.

- عدم الأخذ بوجهة نظر المعلم في مختلف جوانب العملية التعليمية بعامه، وفي تطوير المناهج بخاصة.

رابعًا: مشكلات متعلقة بالتلاميذ: (العربي، ٢٠١٠، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٨، رقم ٣٠٨)

هناك بعض المشكلات المتعلقة بالتلاميذ، ومن أهمها:

- مخالفة نظام المدرسة: وتتمثل في عناد التلميذ، وإصراره على تنفيذ ما يريد، وعدم طاعة الأوامر المدرسية، والتمرد الدائم عليها، كعدم حضور طابور الصباح، أو عدم القيام بالواجبات المنزلية.

- الهروب: وتعد هذه المشكلة من مشكلات أو جوانب الفقد في التعليم، وقد تتمثل في حضور التلميذ إلى المدرسة، ولكنه لا يحضر حصصا بعينها أو حصصا لمدرس بعينه.

- التسرب: وتعد أيضًا مشكلة من مشكلات الفقد في التعليم، والتسرب يعني الانقطاع عن الدراسة وعدم الانتظام بالمدرسة.

- العنف: ويأخذ العنف عند التلاميذ أشكالًا وصورًا متعددة.

خامسًا: مشكلات تتعلق بالمناهج والمقررات الدراسية: (البنوي، ٢٠١٥، ٣٤،

طعيمة، ٢٠١٣، ١٧٥ - ١٧٦)

لاتزال المناهج والمقررات الدراسية وطرق التدريس تعتمد على أساليب التلقين والحفظ، واعتبار المدرس والمقرر هما المصدر الوحيد للحصول على المادة المعرفية، في حين أن ذلك يتناقض مع عصر الانفجار المعرفي، في عصر المعلومات الذي لم تعد مهمة التعليم فيه هي تحصيل المادة العلمية في المقام الأول، بل تنمية مهارات



الحصول عليها وتوظيفها، بل وتوليد المعارف الجديدة، وتخليه المناهج من الحشو الزائد، الذي يضر بروح الابتكار والاكتشاف لدي النشء.

ويمكن تلخيص بعض المشكلات المتعلقة بالمناهج وطرق التدريس في النقاط التالية:

- تتسم المناهج غالباً بالجمود والتخلف وعدم مسايرة التطور السريع الحادث على المستوى المحلي والدولي في أساليب التعليم، والتطور الفكري في العلوم المختلفة.
- لا تزال المناهج تركز على الجوانب المعرفية، وتهمل الجوانب العملية المرتبطة بالثقافة المهنية والتدريبات العملية بالرغم من أهمية هذه الجوانب في توجيه الطالب إلى الدراسة التي تناسب ميوله في المراحل الأعلى، أو اختيار مجال العمل.
- إن كثيراً من مناهج التعليم قبل الجامعي لا تتناسب مع أعمار التلاميذ ومستوى نضجهم وتكوينهم العقلي.
- لا تزال المناهج التعليمية بعيدة عن البيئة؛ نظراً لأنها مناهج موحدة بين كل البيئات، الأمر الذي يؤدي إلى وجود فجوة شاسعة بين محتوى تلك المناهج وبين حاجات التلاميذ وميولهم وحاجات البيئة المحيطة.
- ضعف كفاءة الكتاب المدرسي في الشرح والإيضاح للطالب، مع ضعف وضوح طباعة المادة العلمية في بعض الكتب في بعض مواد الدراسة.

سادساً: ظاهرة التسرب: (إسماعيل ، ٢٠١٤ ، ٢٦٣)

يعد التسرب ظاهرة اقتصادية واجتماعية في الأساس وترتبط أشد الارتباط بالفقر وبواقع الأسر الفقيرة والمحرومة ، وإلى جانب العمل الاقتصادي والاجتماعي هناك عوامل تربوية تعليمية لعل أبرزها؛ أن المدرسة المصرية الآن أصبحت قوة طرد للطلاب لأسباب عديدة يأتي على رأسها:

- قسوة وسوء الإدارة المدرسية.
 - انفصال المناهج والمقررات الدراسية عن حياة الطلاب.
 - الضعف المتبادل داخل جدران المدرسة.
 - تخلف طرائق واستراتيجيات التدريس المستخدمة من قبل المعلمين غير المؤهلين تربوياً.
 - الفقر ومستوى المعيشة والمستوى الاقتصادي والاجتماعي " قلة الدخل "
- سابعاً: الدروس الخصوصية ظاهرة مرضية في مجال تعليم منتشرة في مجتمعنا , ولقد غلبت الدروس الخصوصية دروس المدرسة ووصفت بالإيدز الجديد وهي ظاهرة مرضية " تهدد الامن القومي والسلام الاجتماعي , ومبدأ تكافؤ الفرص , والعدالة الاجتماعية مثلما تعوق خطط التنمية وتطلعات المجتمع إلى التحديث والتطوير المستمر للتعليم . , فما ينفق على الدروس يعمق معاناة الأسرة المصرية مما تحمله من أعباء إضافية لا طاقة لها به في سبيل توفير فرص متكافئة لأبنائهم. ولهذه الظاهرة وظائف سلبية ظاهرة وأخرى سلبية كامنة أخطرها " الاعتماد على الغير في الحصول على المعرفة الجاهزة بلا عناء. (مينا: ٢٠٠١ , ٢١٢)
- ثامناً: يعاني النظام التعليمي في مصر من ازدواجيات متعددة في أنواعه ومراحلها (تعليم حكومي - تعليم خاص - تعليم أجنبي - تعليم أهري) وكذلك ازدواجية التعليم الفني والعام الحكومي. مما يؤثر هذا التعدد على هوية المجتمع المصري وتماسكه الاجتماعي. تلك الازدواجيات في نمط التعليم السائد تعوق بشكل رئيس أي جهد نحو تكوين شخصيات ذات هوية متجانسة، وإطار ثقافي واحد وبنية معرفية متجانسة وليست متناقضة. (بدران: ٢٠١١ , ١٧٦)
- تاسعاً: كما تشير الدلائل إلى غلبة النظرة الربحية والاتجاه السلعي، وتزايد الأبعاد التجارية



والسوقية في قطاع التعليم، حيث تراجع اعتبار التعليم خدمة عامة من أجل عائد ومنافع اجتماعية، وتقلصت إتاحتها لكل من يقدر عليه من أجل تهيئة أفراد المجتمع وتعزيز قدراتهم للإسهام في تحقيق الأهداف التنموية. وصارت أهمية التعليم تنصب بشكل أكبر على كونه استثمارًا يحقق عائداً مادياً كغيره من أشكال الاستثمار في السلع والخدمات. ومن ثم فقد أصبح من المألوف أن تتضمن الدراسات الأكاديمية التي تتناول قضايا التعليم عبارات مثل: الاتجار في التعليم (Trade in education)، والتعليم العابر للحدود (Transnational Education)، وتصدير واستيراد خدمات التعليم، وسماسرة التعليم، وشركات التعليم التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية وغير ذلك (زيتون: ٢٠١٣ ، ١٠).

عاشراً: ومن التحديات أيضاً قلة الدعم المجتمعي وضعف المشاركة المجتمعية في الارتقاء والنهوض بالعملية التعليمية بها، حيث لم يرق ذلك الدعم وتلك المشاركة إلى أن يكون ثقافة مجتمعية فاعلة، وفضلاً عما سبق من تحديات يوجد تحد آخر أكثر خطورة ألا هو التيار المناهض لفكر الإصلاح التعليمي والتربوي ومحاولة عرقلة مسيرته (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: ٢٠١٠، ١٨٩).

إحدى عشر: مشكلات تتعلق بتمويل التعليم:

تشير أدبيات البحث التربوي في مجال اقتصاديات التعليم إلى أن التعليم يواجه إشكاليات متعددة في تحويل متطلبات الإنفاق على السياسة التعليمية، على الرغم من ارتفاع ميزانية التعليم وتطورها في الفترة الأخيرة، والاهتمام والدعم السياسي الذي يحظى به التعليم، ومحاولة حشد الجهود الحكومية والشعبية، إلا إن العائد من النظام التعليمي متواضع للغاية ويهبط بالمكانة التنموية لمصر على مستوى العالم وخاصة عند مقارنتها بدول مماثلة في مستوى دخل الفرد، والنواتج المحلي الإجمالي، والإنفاق على التعليم.

ويمكن رصد أهم الإشكاليات التي تواجه تمويل التعليم في مصر في الوقت الراهن

فيما يلي:

قصور الموارد المالية للتعليم عن الوفاء بمتطلباته: (بلتاجي ، ٢٠١٤ ، ، ١٠ ، طعيمة ، ٢٠١٣ ، ١٧٣ - ١٧٤)

وهذا القصور في الإنفاق على التعليم أدى إلى:

- القصور الشديد في المباني المدرسية وتجهيزاتها، مما ترتب عليه عدم كفاية الفصول والحجرات الدراسية وأماكن مزاولة الأنشطة التربوية من ملاعب وأفنية ومعامل ومكتبات، هذا إلى جانب قدم بعض المباني المدرسية وعدم صلاحيتها، بالإضافة إلى وجود العديد من المباني التي تعمل بنظام الفترتين، وغيرها من المباني التي تحتاج إلى ترميمات وصيانة وإصلاحات... إلخ مما يشكل عبئاً على مصادر التمويل المحددة.
- ارتفاع كثافة التلاميذ داخل الفصول الدراسية، حيث تتراوح كثافة التلاميذ داخل الفصول ما بين ٥٠-٧٠ تلميذاً في كل فصل دراسي.
- تدنى أجور المعلمين مما جعل بعضهم ينصرف إلى مزاولة أعمال أخرى ذات عائد مادي كالدروس الخصوصية، أو حتى ممارسة بعض الأعمال التي لا تتفق وكرامة المعلم وتقاليده مهنة التعليم.
- إهمال الجوانب العملية والأنشطة التربوية والتركيز على المعلومات والمعارف فقط والاعتماد على استراتيجيات التدريس التقليدية كالحفظ والتلقين.
- عجز النظام التعليمي عن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية على المستوى القومي سواء بين الأغنياء والفقراء، أو بين أبناء الريف وأبناء الحضر، أو بين الذكور والإناث. (شمس الدين ، ٢٠١١ ، ٣٠٦).



١. سوء توزيع ميزانيات التعليم.

٢. ضعف كفاءة الإنفاق التعليمي على المستوى المحلي.

٣. قصور في استغلال الموارد المالية المخصصة للتعليم.

ويظهر هذا الضعف والقصور فيما يلي:

١. ضعف كفاءة الهيئة الإدارية بالمديريات التعليمية في تقدير ميزانيات الإنفاق على

التعليم، وغياب المعايير التي يمكن الاسترشاد بها في مسألة تقدير هذه النفقات.

٢. المبالغة في تقدير الإنفاق الحكومي سعياً نحو تحقيق أهداف غير موضوعية.

٣. الاعتماد على مصدر وحيد للتمويل يكون غالباً الموازنة العامة للدولة.

٤. عجز القيادات الإدارية المحلية في توفير المتطلبات والنفقات لتعويض العجز في

الموارد المخصصة من قبل الدولة.

٥. جود اللوائح والقوانين التي تضع المزيد من القيود أمام التبرعات والجهود الأهلية

الراغبة في الإسهام في عمليات الإنفاق على التعليم.

٦. البيروقراطية والروتين الإداري الذي يسيطر على المستويات الإدارية المحلية.

تلك هي أهم لتحديثات والمعوقات التي تواجه تطوير التعليم وخاصة التعليم ما

قبل الجامعي داخل المجتمع المصري ، علي الرغم من أن السنوات القليلة الماضية

شهدت ولاتزال تشهد الكثير من الجهود والرؤى والإستراتيجيات نحو تطوير نظام

التعليم.(جايل. ٢٠١٦ ، ٤٤٣ ، يونس ، ٢٠٠١ ، ٤ ، زاهر ، ٢٠٠٦ ، ١٥١)

المحور الثالث: التصور المقترح لتطوير التعليم ما قبل الجامعي:

عندما يتطرق الحديث عن استراتيجيات تطوير التعليم ما قبل الجامعي ،

تطرح مشروعية التساؤل بالإلحاح حول: لماذا لم تحقق استراتيجيات وجهود ورؤى تطوير التعليم السابقة في تحقيق المأمول منها والمتوقع وتحديد أولوياتها ؟

والإجابة على هذا التساؤل موجود داخل تلك الاستراتيجيات والرؤى التي وضعت لتطوير المنظومة التعليمية رغم ما يشوبها من طموحات وإيجابيات ، يجب العمل على تفعيلها و ترشيدها والاستفادة منها ، والبحث عن بدائل أفضل ومقترحات لمعالجة جوانب القصور و السلبيات.

ومن هنا، فطرح أي رؤية مستقبلية لتطوير وإصلاح النظام التعليمي وخاصة ما قبل الجامعي أمر ضروري ومهم ، ويجب في البداية أن نفر بأنه لا توجد رؤية واحدة ، بل هناك رؤى عديدة ومتنوعة كلها تقدم نفسها بوصفها الأصلح والأفنع ، ولكن يظل المعيار الحقيقي: ما هي القضايا التي تتطرق منها تلك الرؤية ؟ وما هي المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تدافع عنها ؟.

وسنحاول هنا رسم صورة وتناول مقترح لتطوير التعليم ما قبل الجامعي؛ مع الاستعانة بأهم الرؤى والتصورات التي طرحت من قبل ، والاستعانة بتوارد رؤى العديد من صانعي قرارات السياسة التعليمية ، وذلك من خلال عدة نقاط تتصل بفلسفته وهيكلته وتنظيمه وإدارته وتمويله ومحتوى المناهج الدراسية وأساليب تعليمها وأوضاع معلمها وتلاميذها.

أولاً: التطوير في دور المعلم: (حسين، ٢٠١٩ ، ٣٤٤ ، عبد الجليل ، ٢٠١٨ ، ٢٦٤ ، سالم ، ٢٠٠٨ ، ١٢٧ - ١٢٩ ، خليل ، ٢٠١٧ ، ١٠ - ١٥)

- " المعلم هو ذلك الظالم في الفصل ، المظلوم خارجة " وإذا كان المعلمون من أكثر الناس جهداً وإسهاماً في بناء الحضارة ، فإن رواتب المعلمين يجب أن تكون الأعلى في المجتمع؛ لأنه يبني العقول ، ومن ركائز المجتمع (خضر ، ٢٠٠٨ ،



(١٧٨)

- وتكاد تجمع التقارير الدولية بشأن تطوير أنظمة التعليم علي جوهرية دور المعلم لنجاح أي نظام تعليمي ، ويتطلب هذا التحسن المستمر للأوضاع المادية و المعنوية للمعلم وزيادة المكافآت والحوافز بما يوفر للمعلمين الحياة الكريمة ، وربطها بالتطوير الذاتي من خلال البرامج التدريبية والحصول على مؤهلات تربوية أعلى من الدرجة الجامعية الأعلى ، على أن يميز صاحبها عن زملائه المتقاعسين عن التطوير والتنمية الذاتية.
- توفير أعلى رعاية صحية للمعلمين أولاً في داخل المدرسة من خلال الممارس الخاص بالتأمين الصحي والعلاج في مستشفيات مجهزة بالاتفاق مع التأمين الصحي.
- أن يكون للنقابة دور إيجابي مع وزارة التربية والتعليم بإقامة مساكن توزع على المعلمين الجدد لمساعدتهم على الاستقرار الاجتماعي والنفسي مما يؤدي إلى زيادة العمل والإقبال عليه.
- حث المعلم على الاطلاع والبحث والقراءة والتطوير من مستواه ومواكبة متطلبات العصر الحالي من الثورة المعلوماتية والتكنولوجية.
- تفعيل القناة التعليمية المتخصصة لتصبح قادرة على تصميم وإعداد البرامج التربوية والتعليمية الملائمة.
- إكساب المعلمين التعامل مع الأساليب التقنية مثل الحاسوب وشبكة الإنترنت وغيرها من الوسائل التعليمية الآلية؛ وذلك لاستخدام أساليب التدريس الحديثة في المناهج والبرامج المتعلقة بها ، مع ضرورة حفز المعلم على إحراز تقدم فيها.
- إصدار كتاب للمعلم يكون مطبوعاً خصيصاً له يحتوي على كافة الوسائل

والوسائط المساعدة التي يمكن أن تتوفر في المدرسة من "cd" أو دسكات أو شرائح أو أشرطة فيديو، ويوضع في المعمل الخاص بكل تخصص أو في المكتبة المدرسية.

- يرتبط استمرار المعلم في عمله بطريقة جادة بنتائج العامة وكتابة تقارير عنه وعن أدائه ومشاركته مع إدارة المدرسة والاستفتاء الذي يقدم للزملاء والمديرين والموجهين وناظر ومدير المدرسة بطريقة مقننة تبعد عن الذاتية مع الاستفسار عن المعلم من الطلاب.

- القضاء على بعض مساوئ التعليم مثل التلقين والاستظهار والدروس الخصوصية وتخليص التعليم من ظاهرة الغش، عن طريق العمل الجاد والمنظم لرفع كفاءة المعلم والإدارة المدرسية، وتقوية الإحساس بالضمير والانتماء.

- دراسة المشكلات التعليمية التي تعوق عملية التطوير وإشراك المعلمين في عملية تطوير المناهج والبرامج ووضع الحلول لها ، والاستفادة من التجارب المحلية والعالمية المشابهة بهد تطويرها بما يتناسب مع فلسفة المجتمع وأهدافه التعليمية.

ثانيًا: تطوير المناهج:

لن يؤدي التعليم أكله ما لم تتعهد مناهجه بالمراجعة الدائمة والتطوير والتطوير اللازم ، حيث أن محتويات المناهج تمثل الميدان الذي يتم من خلاله ترجمة الأهداف التعليمية وتحويلها إلى واقع ملموس قابل للتقويم والقياس.

لذا، فإن عملية تشخيص المناهج يجب أن تستهدف: (أوراماس: ٣١ - ٤٢)

١. ما نوع التلميذ الذي نتطلع لأن نعلمه ؟ وما هو المجتمع الذي سوف يعيش فيه ؟ وما هي المعرفة الأساسية ، وماذا تعني تربويًا واجتماعيًا ؟

٢. هل يمكن أن نتطلع إلى تنمية طاقات الشخص الكاملة ؟ هل يجب أن



تنعكس آمال الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد في المطالب الأكاديمية للتعليم ؟

- وينبغي أن تدور مناهج المستقبل حول أربع محاور هي { تعليم الفرد كيفية التعليم - وتعليم الفرد كيفية العمل - وتعليم الفرد مهارات التعاون - وتعليم الفرد القدرة على الاستقلال الذاتي وتحمل المسؤولية }

- العمل على تطوير وتحديث البوابة الإلكترونية التابعة لوزارة التربية والتعليم وتحمل جميع المناهج الدراسية لمختلف المراحل التعليمية ويتم من خلالها عمل تواصل بين الطلاب ومدرسيهم بحيث يستفسر الطالب عن أي تساؤل ويساعده زملاؤه وأساتذته في الإجابة عن تلك التساؤلات، حيث إن استخدام المناهج الحديثة، وتوفير الفيديوهات، يعطي إمكانية لجعل أيام الدراسة ثلاثة فقط، وبالتالي يمكن تقليل كثافة الفصول إلى النصف، مثلاً سوف يذهب بعض الطلاب إلى المدرسة أيام (السبت، الإثنين، الأربعاء)، والبعض الآخر سوف يذهب أيام (الأحد، الثلاثاء، الخميس)، ولكن هذا الحل يحتاج إلى دراسة مفصلة من الخبراء المتخصصين في الإدارة لتسهيل تنفيذ ذلك في وقت قصير جداً ، وهذا ما صرح به وزير التربية والتعليم الحالي.

- الرغبة في تلافي نواحي القصور التي أظهرتها نتائج تقويم المناهج القائمة، للوصول بها إلى درجة عالية من الكفاءة والفاعلية الداخلية والخارجية.

- اتباع منظومة أكثر تطوراً تعتمد على التطوير المنهج عمومًا، بدءًا من فلسفته وأهدافه، وانتهاء بعملية تقويمه، وعليه فإن خطة التطوير الشامل للمنهج يجب أن تبدأ بتطوير الأهداف؛ تحديدًا وصياغة وتنويعًا، وفي ضوء ذلك يعاد النظر في اختيار المحتوى، وأساليب تنظيمه بناء على أحدث ما وصل إليه مجال المادة، وأساليب التربية، ونظريات علم النفس، ثم يتم اختيار طرائق التدريس وأساليب

التعلم التي قد تتغير بعض الشيء عن الأساليب القديمة؛ نظرًا لحدثة المحتوى والخبرات التعليمية

- إصدار وثيقة مناهج لذوي الاحتياجات الخاصة من الموهوبين وذوي الإعاقات بأشكالها المختلفة المدمجين وغير المدمجين بجميع فئاتهم، وكذلك الفئات المحرومة ثقافيًا.

- إنشاء مركز متخصص تابع لوزارة التربية والتعليم لتطوير المناهج الدراسية وتحديثها حتى تواكب التغيرات العالمية، يتم تكوينه من عدد من الأكاديميين والباحثين وأساتذة الجامعات المتخصصين، ويعكفون على دراسة المناهج في الدول المتقدمة من أجل نقل تجاربهم الرائدة، ولا ضرر بالاستعانة ببعض الأساتذة من تلك الدول كمستشارين، للاستفادة من خبراتهم في وضع المناهج، بالإضافة إلى قيامهم بتحويل المناهج التقليدية إلى مناهج إلكترونية، والاستفادة من الخبرات الدولية في تطوير منظومة التقويم في ضوء نواتج التعلم، في المراحل التعليمية المختلفة.

- تضمين المناهج الدراسية قضايا ومشكلات تهم الطلاب، مما يدفعهم إلى البحث عن حلول متعددة لها، الأمر الذي يسهم في تنمية قدرة توليد الأفكار لدى الطلاب، وهي من القدرات الأساسية للتفكير الإبداعي.

- وضع مناهج تساعد على تنمية التلاميذ وتنشئتهم على: القيم الأخلاقية / ثقافة المجتمع/ تشكيل ملامح الشخصية المصرية.

- أن تكون المناهج مراعية للأخطار والتحديات التي تواجه مصر مستقبلاً من خلال لجنه تخصص في ذلك.

- العمل على تفعيل و تعديل أسلوب الامتحانات بحيث تساعد على التفكير، ليس



على الحفظ والتلقين مع العمل على استحداث منظومة تقوم على امتحانات open book، والعمل على تعميمه في جميع المراحل

- أن تصبح مناهج التربية الدينية والوطنية إلزامية تضاف إلى مجموع الدرجات الأساسية.

- ضرورة مشاركة المعلم وأولياء الأمور في وضع المناهج لأنهم الأكثر احتكاكاً بالطلاب والأكثر دراية بمتطلباتهم الذهنية والأكثر معرفة بما يتناسب مع إمكانياتهم العقلية والعمرية.

ثالثاً: التطوير في استراتيجيات التدريس: (الحري , ٢٠١١ , ٣١٥ , عبد الموجود , ٢٠٠٠ , ٢٠ , دعيس , ٢٠١٠ , ٧٤-١١١)

إن التنوع في استراتيجيات التدريس التي تستخدم مع الطلبة من شأنها أن تكسر النمط الممل الذي تفرضه طريقة التدريس التقليدية في نظر الكثير من الطلبة , فالطريقة التقليدية تركز على دور نشط للمعلم وتغفل دور الطالب كعنصر فاعل في عملية التعلم , وفي حين الاتجاهات التربوية الحديثة تركز على أن الطالب هو المحور الرئيس لعملية التعلم والتعليم , ويجب أن يكون له الدور الأكبر في هذه العملية العلمية.

ونتيجة للتطور الكبير الذي شهده العالم ويشهده في جميع المجالات ومنها التطور المعرفي الهائل والثورة المعلوماتية والاتصالية , فقد تنوعت المعارف وتطورت الوسائل التعليمية واستخدام التكنولوجيا في مجال التعليم واهتم رجال التربية والتعليم بطرق واستراتيجيات التدريس والعمل على تطويرها لتتماشى مع الخبرات المتلاحقة مع التركيز على الجوانب النفسية والتربوية للمتعلم إضافة إلى تزويده بالعلوم والمعارف , وتطوير طرق التدريس وتحسينها بما يتناسب مع النظريات العلمية والتربوية الحديثة على اعتبار أن طرق التدريس والنظريات العلمية التربوية عنصران

أساسيان في نجاح الموقف التعليمي.

وهناك عدة شروط ينبغي أن تتوافر في طرق التدريس كي تحقق الغرض منها , استشارة دوافع المتعلمين إلى التعلم والبناء على ما لديهم من حصيلة سابقة , وإتاحة الفرصة لهم لممارسة السلوك المطلوب تعلمه وإشعارهم بإشباع الدوافع التي دفعتهم إلى التعلم. (شحاتة , ٢٠٠٨ , ١٦)

ولكي تتميز طرق التدريس بالجودة, فإنه لابد أن تتوفر فيه المعايير الآتية:

- ١- أن تتسجم مع أهداف الجودة وتقود إلى تحقيقها.
- ٢- أن تثير دافعية المتعلمين وتؤدي إلى تفاعلهم مع المادة المقدمة في الدرس.
- ٣- أن تحظى برضا التلاميذ وميولهم.
- ٤- أن توفر الجهد وتختصر الوقت اللازم للتعلم.
- ٥- أن توظف التقنيات الحديثة في التعليم بشكل جيد.
- ٦- أن تتسم بالتنوع ومراعاة طبيعة الأهداف والمادة والتلاميذ ومتغيرات الموقف التعليمي.
- ٧- أن توفر التغذية الراجعة المستمرة للمعلم والتلاميذ.
- ٨- دعم الجانب النظري في المناهج التعليمية بالجانب التطبيقي عن طريق الأنشطة العلمية والميدانية والمعملية.
- ٩- توفير تعليم تشترك فيه أكثر من حاسة.
- ١٠- تيسير إكساب التلاميذ مهارات استخدام وسائل التعليم والتعلم المعاصرة ومنها الحاسب الآلي والإنترنت , بالإضافة إلى مهارات الإطلاع والبحث العلمي باستخدام تلك الوسائل. (الحريري ٢٠١١ , ٣١٤)



رابعًا: التطوير في إعداد الإمكانيات المدرسية: (وزارة التربية والتعليم ٢٠٢٠)

- من المتفق عليه أن وظيفة أي مبنى مدرسي يجب أن تتمثل في توفير بيئة مادية مناسبة للدارسين ، وتهيئة المناخ الصحي الملائم للتعليم بتوافر الإمكانيات والموارد والأجهزة والوسائل لتحقيق أقصى فاعلية للعملية التعليمية ، ومساعدة كل من المعلم والطالب على الإنتاجية الفعالة.
- فمن المفترض أن تكون المدرسة بيئة طبيعية لحياة متكاملة يقضي المتعلم يومه بها يؤثر فيها ويتأثر بها ، ويحاول توظيف إمكانياتها في تعلمه وبقدر ما تركز عملية التعليم على الدارسين؛ فإن النظم التعليمية تتمحور حول المدارس فهي تمثل إطارًا يجمع بين عمليتي التعليم التدريسي والتعلم.
- ويجب أن يتمتع المبنى المدرسي بمواصفات وسمات تساعد على أداء وظيفته في أن يخرج منتجًا تعليميًا جيدًا ، مما يتطلب صيانة دورية للأبنية التعليمية ، فالأبنية المصرية تحقق التوسع الكمي لا الكيفي لتحسين نوعية التعليم وصورته. (جايل ، ٢٠١٦ ، ٤٥٠-٤٥١)

خامسًا: معالجة ومواجهة ظاهرة التسرب:

- تعتبر ظاهرة التسرب أحد وجوه الهدر التربوي من ناحية، كما أنها الباب الخلفي لمشكلة الأمية من ناحية أخرى ويمكن تلخيص أساليب مواجهتها في النقاط التالية:
- زيادة نصيب الفرد من متوسط سنوات التعليم على مستوى الدولة.
 - الاهتمام بتعليم الفتيات (تضييق الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث) وذلك:
 - استحداث مدارس جديدة لتعليم البنات تتناسب مع ظروفهن منها مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع والمدارس الصغيرة.

■ الاهتمام بالريف (تضييق الفجوة التعليمية بين الريف والحضر) وذلك عن طريق:

- زيادة معدلات المباني المدرسية في المناطق الريفية وشبه الصحراوية.
- إنشاء مدارس متخصصة تلائم احتياجات البيئة المختلفة وظروفها المناخية وخصائص التلاميذ مثل: المدارس الريفية والمدارس شبه الصحراوية.
- العمل على تحسين نظام الامتحانات وتطوير المناهج
- زيادة حملات التوعية لنشر الوعي بأهمية التعليم والحث على تعليم البنين والبنات بالمدارس، وزيادة الاهتمام بالمناطق الأكثر حرماناً في الريف والمناطق النائية لمواجهة ظاهرة التسرب المدرسي بالتعليم الابتدائي.

سادساً: تطوير التعليم الفني والمهني: (طعيمة ، ٢٠١٣ ، ١٢٢-١٢٤ ، حسين ، ٢٠١٥ ، ١٩ ، وزارة التربية والتعليم ٢٠٢٠)

يمكن تطوير وتجديد وظيفة التعليم الفني والمهني من خلال:

- ١- إلغاء الحواجز القائمة بين مختلفة مراحل التعليم ومجالاته ، وذلك بدمج التعليم الفني والمهني في التعليم العام ، وإنشاء بني تربية مفتوحة مزنة ، ويتبنى مفهوم " الشجرة التعليمية " بدلاً من السلم التعليمي التقليدي.
- ٢- بدء التعليم الفني والمهني بإعداد مهني واسع؛ بما يسهل الترابط الأفق والرأسي ، سواء داخل النظام التعليمي أم بين المدرسة وسوق العلم؛ للقضاء على كافة أنواع التمييز (عمار ، ٢٠٠٠)
- العمل على إشراك الشركات الخاصة وقطاع الأعمال في إتاحة فرصة مواصلة الدراسة للملتحقين به ، وكذلك إتاحة تدريب الطلاب المنتظمين في



الدراسة كما يقدمها مشروع " مبارك - كول "

- تحديد ملامح وفلسفة التعليم الفني وهيكلية محتواه وطرق تعليمه وعلاقته بالمجتمع
- وضع إستراتيجية لتطوير التعليم الفني غير تقليدية تنقسم إلى خطة قصيرة المدى وأخرى بعيدة المدى والخطة قصيرة الأجل تبدأ بتدريب الطلاب على مهارات الصناعات اليدوية التي يحتاجها سوق العمل عبر إرسال الطلاب إلى مراكز تدريب متخصصة يحصل الطالب في نهاية الدورة على شهادة مهارة , أما الخطة طويلة المدى فهي تستهدف تطوير المناهج وطرق التدريس , وقد توصلت الوزارة إلى إستراتيجية تتناسب مع احتياجات سوق العمل بالنسبة لتطوير المناهج وتجمع كل المهارات اللازمة للطلاب وهي تعتمد في الأساس على الجانب العملي وعدم الاكتفاء بالجانب النظري. (شحاتة , ٢٠١٥ , ٨٥٣) وهو ما يحتاجه سوق العمل في مصر للمساهمة في حل مشكلة البطالة.

سابعًا: ويتمثل هذا المحور في ثلاثة فروع لتفعيل عملية التطوير وهي:

- توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية لممارسة الديمقراطية في التعليم أسلوبًا للحياة في المجتمع , وتتمثل عناصر المشاركة المجتمعية في التعليم في الآتي: (التوجه نحو اللامركزية - دور المجتمع المدني - القطاع الخاص - الأحزاب السياسية - النقابات المهنية والاتجاهات الطلابية ونوادي المعلمين وأعضاء هيئة التدريس - المجالس المحلية ورؤوس العائلات)
- تطبيق مبدأ الجودة الشاملة في التعليم عن طريق إنشاء هيئة اعتماد وضمان جودة تعليم وطنية , ووضع معايير قومية لقياس منتج التعليم , وتطوير أسلوب وضع المناهج التعليمية , وتفعيل وتعزيز مؤسسات التقويم الوطنية.

- استكمال البنية الأساسية للمعرفة , وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك لاستيعاب التلاميذ الوافدين على التعليم قبل الجامعي , وتفعيل الجهود الأهلية في الإنفاق على التعليم إلى واقع ملموس , وإنشاء كيان لتولي الإشراف على هذه النوعية من المدارس التعاونية ضمانًا للتكافل الاجتماعي والعدالة وتكافؤ الفرص , مع إعداد ميزانية لتحسين أوضاع المدارس الحالية. (شحاتة , ٢٠٠٤ , ١٣٠ - ١٣١)
- ثامناً: التمويل: (المجالس القومية المتخصصة , ١٩٧٤-٢٠٠٢ , ٤٠-٤١ , جايل , ٢٠١ , ١١٩)

- وأخيراً وليس آخراً يعد تمويل التعليم مدخلاً بالغ الأهمية في عملية تطوير المنظومة التعليمية التي ينبغي أن توفر لها كافة الموارد المادية والبشرية مهما كانت التضحيات.
- اتخاذ خطوات إصلاحية من خلال السلطات التشريعية التي تطالب برفع ميزانية التعلم , حيث يعد تمويل التعليم ونسبته من الميزانية العامة للدولة واحدة من أخطر الشروط التي يتحدد بها نجاح الجهود الإصلاحية أو فشلها , وكيفية ترشيده وسداد الأولويات والبؤر الأكثر احتياجاً حسب ما يرى صانعو القرارات التربوية تجنيًا لهدره أو ضياعه دون الاستفادة منه الاستفادة القصوى , وهذه القضية تتركز في مدى إمكانية هذه النسبة المخططة سد نفقات التعليم وعملياته الإصلاحية والتطويرية.
- لامركزية التمويل: من خلال تخصيص موازنات لكل مدرسة وتنمية قدرات القائمين عليها في التخطيط وإدارة هذه الموازنات والتأكيد علي مشاركة أفراد وطوائف المجتمع المحلي في إدارة العملية التعليمية بشكل مباشر من خلال مجالس التعليم علي مستوى المحافظة والإدارات , ومجالس الأمناء ومجالس أولياء الأمور والمعلمين في المدارس سيحفزهم على إنشاء وتدعيم صناديق



التعليم المحلي لتحقيق ما يأملونه ، إضافة إلى الموازنات المخصصة لهم من الدولة ، وهم في الوقت ذاته القائمون على إدارة هذه الصناديق وتسيير شئونها مما يحقق إدارة أكفأ للموارد وتخطيط أفضل على المدى الطويل.

- ضرورة ترجمة فكرة التعليم التعاوني التي تعتمد على تفعيل الجهود الأهلية في تمويل التعليم إلى واقع ملموس ، ويدعو القطاع الخاص للتوسع في مجال إدارة التعليم وإنشاء المدارس المتميزة وزيادة استيعابه لشريحة أكبر من المجتمع ، حتى تتوفر الفرصة لشريحة أخرى للتمتع بالمجانبة التي تتيحها الدولة.

- إنشاء صندوق أهلي خاص للتعليم العام يكون موازياً ومعاوناً للاعتمادات المخصصة لهذا التعليم في الموازنة العامة للدولة - ويكون هذا الصندوق محلياً - في كل محافظة علي حدة ، لتيسير إجراءات الصرف ، ولتمكين المسؤولين عن التعليم في المحافظات من سرعة تلبية الاحتياجات الميدانية العاجلة من مدارس التعليم العام.

- تشجيع القطاع الخاص علي الإسهام بنصيب أوفر في الحركة التعليمية تحت إشراف الوزارة وفي إطار خطتها ، والتوسع من الخدمات والمعونات الأجنبية في مناطق اتفاقيات ثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة أو على مستوى الهيئات الدولية كالبنوك ووكالات هيئة الأمم المتحدة ، وتفعيل دور نفاية المهن التعليمية في خدمة التعليم عن طريق استثمار جانب من إيراداتها لإنشاء وإدارة المدارس تحت إشراف الوزارة وفي إطار خطتها.

- بناء عدد من المحلات خارج أسوار المدرسة ، يتم تأجيرها لصالح المدرسة إذا أمكن ذلك

- توفير رعاية للمدارس بان يتكفل هذا الراعي تجهيز المدرسة في مقبل تعليق إعلاناته على أسوار المدرسة وفوق أسطح المدرسة وغيرها من الأماكن المتاحة

, على أن تكون هناك ضوابط محددة للرعايا

ومما سبق تتفق الباحثة مع ما أورده د. حامد عمار وأشار إليه في أن أي تحرك لتطوير التعليم على أي مستوى إصلاحي لابد له من أن يبدأ من توفير حدين أساسيين لا فكاك منهما: مقعد مريح في فصل في مبني مدرسي به مرافق الحياة والعمل , ومدرس قادر وراغب في التعليم , وهذان الحدان يمثلان الأولوية المتقدمة من بين الأولويات الإستراتيجية لتطوير التعليم , وهما المباني المدرسية وإعداد المعلم ووضعه المادي والاجتماعي.

وفي جميع الحالات, فإن قضايا التعليم قضايا معقدة ومتشابكة تتطلب - كمال قال سعد زغلول - الصدق في القول والإخلاص في العمل , ليس في ميدان التعليم مجال لإظهار بطولات ولا لادعاء أي فرد بأنه سوف يأت بما لم يأتي به الأوائل , إنما العمل فيه نضال مستمر لجنود مجهولين ليس لجهودهم فرقعات أو أضواء باهرة , وإنما المطلوب عمل رصين مثابر؛ لكي تصح الأجسام والعقول , ولكي تمهر الأيدي والحواس , ولكي تعي الأفئدة والقلوب.. وكل ما يأمله العاملون المخلصون في قطاع التعليم أن يقال عنهم أنهم وضعوا لبنة أو لبنات في بناء الإنسان المصري فأرضوا بذلك وطنهم , ومن ثم رضي الله عنهم وأرضاهم (عمار , ١٩٩٦ , ٤٦-٤٧)



نتائج الدراسة:

١. لقد شهد المجتمع المصري في الفترة من ١٩٥٢ حتى الآن العديد من الاستراتيجيات والجهود التي بذلت بهدف تطوير التعليم ما قبل الجامعي ، ولا تزال دون أن تنتهي هذه الإستراتيجيات إلى المأمول والمتوقع منها إلى الآن.
٢. من الإنصاف نستطيع القول بأن تلك الإستراتيجيات والجهود حاولت أن ترفع شعارات التطوير والإصلاح لكن ظلت عاجزة عن معالجة المشاكل التي تكتنف جسد التعليم ما قبل الجامعي ، بمعنى أنها ظلت عبارة عن مسكنات وليست حلول جذرية.

هذا وقد شهدت الفترة من ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٢٠١٧/٢٠١٨ تطوراً في أعداد كل من المدارس والفصول والطلاب بالتعليم الأساسي ، حيث زادت المدارس بنسبة ٦.٨ % ، وزادت الفصول بنسبة ٤.٤ % ، بينما زادت أعداد الطلاب بنسبة ١٥.١ % مما أدى إلى زيادة متوسط كثافة الفصل بالتعليم الأساسي كمتوسط عام من ٤٢.٠٢ طالب / فصل عام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٤٦.٣٣ طالب / فصل عام ٢٠١٧/٢٠١٨. وهذا يعكس العرض عن ملاحقة الطلب ، فالخدمة التعليمية لا تتناسب مع معدلات النمو السكاني والطلب علي التعليم في مرحلته الأساسية ، وهو أحد التحديات التي تواجه التعليم.

كما تشير نسبة التعليم الخاص إلى جملة التعليم علي مستوى المراحل المختلفة بالتعليم قبل الجامعي إلى وصولها إلى ٢٧ % في التعليم قبل الابتدائي ، ١٠.١٢ % بالابتدائي ، ٧.٧٣ % بالإعدادي، وذلك عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

٣. إن السياسة التعليمية في مصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الآن لم تعبر عن رغبات الشعب بقدر ما عبرت عن التوجه السياسي للطبقات الحاكمة. وعلى الرغم من التوجه الإيجابي العام للسياسات التعليمية خلال العقد الماضي والجهود التي بذلت في سبيل تنفيذ هذه السياسات علي أرض الواقع ، والآثار الإيجابية

التي تحققت ، فإن النتائج قد جاءت دون المستوى المأمول بقدر كبير وإن لم تخالف توقعات الكثيرين ، ذلك أنه باستثناء الاقتراب من تحقيق هدف الاستيعاب الكامل للأطفال في مرحلة الإلزام ، فإن أهداف السياسة العامة للتعليم والمتعلقة بضمان الاستمرار في التعليم حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي وإكساب المهارات الأساسية المفترضة في مرحلة الإلزام والمرحلة الثانوية التالية لها لم يتحقق بعد على الرغم من مرور اثني عشر عامًا على انطلاق عملية الإصلاح التعليمي ، ويضاف إلى ذلك الانتشار المرضي لظاهرة الدروس الخصوصية في كافة مراحل التعليم وبين جميع الطبقات الاجتماعية في الحضر والريف.

٤. توضح الخريطة التعليمية لمصر أن عدد التلاميذ بالتعليم قبل الجامعي بلغ ١٨.٥ مليون طالب وطالبة ، وتشكل الإناث نسبة ٤٨.٢% من إجمالي الملتحقين بكل مراحل التعليم قبل الجامعي مقابل ٥١.٨% للذكور ، كما تبلغ نسبة الملتحقين بالتعليم الفني بأنواعه المختلفة (زراعي / تجاري / صناعي نظام ثلاث وخمس سنوات) ٦١.٣% من إجمالي الملتحقين بالمرحلة الثانوية مقابل ٣٨.٧% بنظام الثانوية العامة ، أما بالنسبة لهيئة التدريس العاملة في التعليم قبل الجامعي علي اختلاف مراحلها فيبلغ عددها ٨٢١.٠٥٣ مدرس ومدرسة ، وتصل نسبة المدرسات بينهم إلى ٤٩.٢% ، أما نسبة المدرسين الذكور فتصل إلى ٥٠.٨% ويمثل مدرسو المرحلة الابتدائية نسبة ٤٢.٢% من إجمالي المدرسين والمدرسات بمرحلة التعليم قبل الجامعي.

يلاحظ أن اهتمام السياسة التعليمية في هذه الفترة جاء منصبًا على التوسع الكمي على حساب الكيف ، ويتضح ذلك من مؤشرات أعداد المدارس التي تعمل على فترتين ممتدتين ، وارتفاع كثافة الفصول خاصة في المحافظات ، وفي مرحلة التعليم الأساسي؛ إذ بلغ عدد المباني المدرسية التي تعاني من كثافات عالية وفقًا



لأحد التقارير الصادرة عن " مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار " ٩.٤ آلاف مبني بما يمثل ٣٧.٨ % من إجمالي المباني المدرسية الموجودة. كما يوجد ٤.٢ آلاف مبني يعمل بنظام تعدد الفترات بما يمثل ١٦.٧ %؛ مما يؤثر سلبيًا على البنية التحتية للمنشآت وعلى جودة التعليم المقدمة للتلاميذ؛ الذي أدى إلى إفراز مخرجات تعليمية رديئة.

وتشير الإحصائيات أيضًا إلى أن هناك تفاوتًا في الالتحاق بالتعليم الابتدائي بين الذكور والإناث في محافظات مصر المختلفة؛ وهو ما أكدته تقرير تقييم المحافظات الذي أشار إلى التفوق في تعليم الذكور في إجمالي محافظات الجمهورية بنسبة ٤.٨ % ، وفي التعليم الإعدادي تفوق الذكور في ثلاث وعشرين محافظة والإناث في ثلاث محافظات فقط هي بورسعيد والدقهلية والغربية ، وبالنسبة للتعليم الثانوي العام تتفوق الإناث على الذكور في تسع عشرة محافظة بينها خمس محافظات تسعد تفوقًا كبيرًا للإناث هي محافظات دمياط وأسوان والبحر الأحمر وبورسعيد والسويس ، بينما كانت محافظات جنوب سيناء والجيزة وقنا وأسيوط والفيوم وبني سويف وسوهاج هي الأكثر تفوقًا بالنسبة للذكور في التعليم الثانوي العام ، وبالنسبة للتعليم الثانوي الفني فإن الإناث يتفوقن بصفة عام في التعليم التجاري علي مستوى الجمهورية بنسبة ٢٨.٤ % ما عدا محافظتين فقط هما مرسى مطروح وجنوب سيناء حيث يتفوق الذكور ، أما التعليم الزراعي فتفوق الذكور واضح بدرجة كبيرة حيث تصل نسبة الذكور إلى ٥٦.٩ % من إجمالي الطلبة والطالبات الدارسين بهذه المدارس ، فيما عدا ثلاث محافظات يكون التفوق فيها للإناث في مدارس التعليم الثانوي الزراعي وهي محافظات كفر الشيخ ودمياط والشرقية ، أما في التعليم الصناعي فلا تزال الغلبة للذكور، وتعد محافظات الدقهلية والوادي الجديد من أكثر المحافظات تفوقًا للذكور في مجال التعليم الصناعي الفني.

٥. جمود المناهج الدراسية ، وعدم مسابقتها للاتجاهات الحديثة وتكريس الحفظ والتلقين وزيادة الطلب على الكتب الخارجية.

٦. بالرغم من زيادة نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي في مصر ، إلا إنه لا تزال النسبة أقل من معدلاتها بالنسبة إلى بقية دول العالم ، وهو ما يعكس موقع التعليم من أولويات الحكومة. وتتضاءل الموارد الحكومية المخصصة للتعليم؛ على الرغم من أنها تزايدت منذ عام ١٩٩٣، حيث كانت تصل ٦ مليار جنية لتصل إلى ٢٦ مليار في منتصف الألفية الحالية ، إلا إن هذه الموارد الحكومية تدار بصورة " غير فعالة " حيث يلتهم الجهاز الإداري للتربية والتعليم نحواً من ٨٠% من إجمالي هذه الميزانية وتقل عن ١٤% وهي نسبة يعارضها البعض حيث يؤكد أن مخصصات التعليم الآن تمثل ٣.٤% من الموازنة ، ثلثان للتعليم العام وثلث للتعليم العالي والبحث العلمي ، ما يعني أن ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي معاً تساوي ٠.١% من الموازنة ، مشيراً إلى أن المخصصات انخفضت بنسبة ٤٠% وهي نسبة تعني أن اهتمام الدولة بالتعليم والبحث العلمي لا يتصدر أولوياتها بالتناقض مع خطابها الرسمي.

٧. توجد حاجة ماسة لدمج عملية التقييم ضمن عمليات التعليم والتعلم ، وتحديث نظم الامتحانات وضرورة تنمية قدرة المعلمين علي دمج التكنولوجيا في عمليات التعلم. كما ينبغي أن تهتم السياسة التعليمية بالقضاء على الفجوة الرقمية ، والقصور في البنية التعليمية والنظر في كيفية التوظيف الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، و تمكين المعلمين من مهارات الكمبيوتر الأساسية اللازمة لتطبيق التعلم النشط؛ حيث أوضحت استراتيجيات تطوير التعليم ٢٠١٢/٢٠٠٧ أن هناك غياباً للتخطيط الشبكي أو الاستراتيجي لدمج تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية. وبالرغم من تأكيد الخطة الإستراتيجية للتعليم



٢٠١٢/٢٠٠٧ على ضرورة تطبيق سياسة دمج ICT في العملية التعليمية؛ لأنها ستعمل على تحقيق الاستفادة القصوى للمجتمع والفرد، إلا أن هذا يتم في ظل غياب سياسة واضحة تستهدف تحقيق الاقتصاد القائم على المعرفة. كما أوضحت الخطة الإستراتيجية ٢٠٣٠/٢٠١٤ وجود قصور في مدى توافر عناصر التطوير التكنولوجي بمدارس التعليم العام ، ووجود قصور في البنية التحتية للتكنولوجيا بالمدارس ، حيث تصل نسبة المدارس الابتدائية غير المجهزة بالتكنولوجيا إلى نحو ١٤٠٠٠٠ مدرسة بنسبة ٨٥% من عدد المدارس التعليمية ، كما إن ٢٧.٤% فقط من مدارس التعليم الإعدادي مزودة بمعامل حاسب آلي.

٨. كما يجب العمل على تطبيق مفهوم العدالة الاجتماعية ومبدأ المساواة والتكافؤ والإنصاف في الفرص التعليمية وإبرازها كقيمة عظمى من قيم الديمقراطية والحرية والمشاركة.

٩. ويجب أن نقر بأنه لا توجد رؤية واحدة ، بل هناك رؤى عديدة ومتنوعة كلها تقدم نفسها بوصفها الأصلح والأفنع ، ولكن يظل المعيار الحقيقي: ما هي القضايا والمصالح التي تنطلق منها تلك الرؤية ، وما هي غايتها الكبرى ؟ وما نوع العلاقات التي تود أن تسود خلال تلك الرؤية ، وما نوع المعرفة التي تسعى إلى تعظيمها وتكريسها للأجيال القادمة ؟ وما هي المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تدافع عنها ؟

وأخيراً نود أن نقول أن حق التعليم وإصلاحه وتطوره بما يواكب متطلبات العصر وإتاحته للجميع بما يحقق العدالة الاجتماعية وديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية لكل أبناء المجتمع ليس هبة تخلعها الدولة على رعاياها بقدر ما هو واجب عليها وإلزام مفروض أن تؤديه ، فهو علامة من علامات استحقاقها الشرعية السياسية في الحكم ، كما يمكننا القول بأنه في التعليم يكمن الأزمة والحل معاً.

المصادر والمراجع

١. أحمد ، مصطفى أحمد شحاتة ، ٢٠١٦: سياسات التعليم الثانوي العام في مصر على ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة - دراسة مستقبلية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المنيا
٢. أحمد ، مصطفى أحمد عبدون ، ٢٠١٨: واقع التخطيط الاستراتيجي للتعليم ما قبل الجامعي ، المؤتمر العلمي الرابع شباب الباحثين للعلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية ، جامعة جنوب الوادي.
٣. إسماعيل ، طلعت حسين ، ٢٠١٤: الفقر والتعليم ، دراسة تحليلية لمؤشرات متبادلة ، دراسات تربوية لغوية ونفسية ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد ٨٥ ، أكتوبر .
٤. أوراماس ، مارجريتا سيلفستر: تحليل أو تشخيص عملية التدريس والمناهج الدراسية ونوعية التعليم ، ترجمة محمد سلام آدم ، مستقبلات ، العدد ١٢٥ ، مطابع اليونيسكو بالقاهرة
٥. بدران ، شبل ، البيلاوي ، حسن ، ١٩٩٨: علم اجتماع التربية المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية
٦. بدران ، شبل ، ٢٠٠٩: التربية المدنية - التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان ، تقديم د. حامد عمار ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط١.
٧. بدران ، شبل ، ٢٠١١: التعليم والحرية (قراءات في المشهد التربوي المعاصر)، الدار المصرية اللبنانية
٨. بلتاجي ، مروة ، ٢٠١٤: التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل وإستراتيجيات التطوير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة.
٩. البنوي ، أمين محمد ، وآخرون ، ٢٠١٥: إصلاح سياسات المناهج الدراسية للتعليم الثانوي العام في مصر وماليزيا واسكتلندا ، في ضوء مجتمع المعرفة ، دراسة مقارنة ، مجلة كلية التربية - عين شمس العدد ٣٩.
١٠. توفيق ، صلاح الدين محمد ، إبراهيم ، محمد عبد الرزاق ، ٢٠٠٩: تصور مقترح لتطبيق الخطة الإستراتيجية لمدارس التعليم العام المصري في ضوء نماذج التخطيط الإستراتيجي ، كلية التربية جامعة بنها.



١١. جايل , عفاف محمد , رؤية تنموية لإصلاح التعليم الثانوي العام في مصر .. الواقع والمستقبل المأمول , مجلة مستقبل التربية العربية , العدد ١٥ - ديسمبر ٢٠١٦ , المجلد الثالث والعشرون
١٢. جمهورية مصر العربية , تطوير التعليم في جمهورية مصر العربية من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠
١٣. حامد , نجلاء , ٢٠٠٣: و عبد القادر , أماني , التربية والتعليم في مصر دراسة تاريخية تحليلية , القاهرة: مركز الكتاب للنشر .
١٤. الحريري , رافدة , ٢٠١١: الجودة الشاملة في المناهج وطرق التدريس , دار الميسرة , عمان , الأردن
١٥. حسين , أمل عباس , ٢٠١٩: التعليم في مصر المشكلة والحل , الهيئة المصري العامة للكتاب , ص ٣٤٤
١٦. حسين , محمد طه , ٢٠١٥: وزير الدول للتعليم الفني , المناهج تحتاج تغييرًا كبيرًا لتتلاءم مع سوق العمل , ٦ مارس ٢٠١٥
١٧. خضر , محسن , ٢٠٠٨: مستقبل التعليم العربي بين الكارثة والأمل , تقديم د. حامد عمار , الدار المصرية اللبنانية , القاهرة
١٨. الخلف , غسان , ٢٠٠٥: السياسة التعليمية في مصر , جامعة القرآن والعلوم الإسلامية
١٩. خليلي , ميسرة يوسف , ٢٠١٧: محددات التنمية المهنية للمعلمين في ظل الألفية الثالثة , دراسة تحليلية ورؤية عصرية , بحث مشتق من رسالة الماجستير الخاصة بالباحثة , مجلة كلية التربية ببنها , ج ١ , ع ١١٠ , ابريل
٢٠. دستور ١٩٧١ , الجريدة الرسمية في عدد أكتوبر ١٩٧١
٢١. دستور ٢٠١٢ مواد ٢٧-٢٨
٢٢. دستور ٢٠١٤
٢٣. دعبس , مصطفى , ٢٠١٠: إستراتيجيات تطوير المناهج وأساليب التدريس الحديثة , دار غيداء للنشر و التوزيع
٢٤. زاهر , ضياء الدين , ٢٠٠٦: الإنفاق علي التعليم المصري وتمويله إشكالية متجددة , مجلة مستقبل التربية العربية , العدد ٤٠ يناير .

٢٥. الزنقلي ، أحمد محمود ، ٢٠١٦: حال نظام التعليم المصري في بعض التقارير الدولية ، دراسة تحليلية ، دراسات تربوية ونفسية ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد (٩٣) ج ٢ أكتوبر
٢٦. زيتون ، محيا ، ٢٠١٣: التجارة بالتعليم في الوطن العربي الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية
٢٧. زيدان ، صالح مراد ، ١٩٩٩: الأبعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية للتعليم الخاص ، دراسة تحليلية ، مستقبل التربية العربية ، مج ٥ ، ع ١٨-١٩.
٢٨. سالم ، محمد ، ٢٠٠٨: إعداد المعلم وتطويرة في ضوء المتغيرات المعاصرة ، مجلة المعرفة ، العدد ١٥٦ ، الرياض.
٢٩. سرور ، أحمد فتحي ، ١٩٨٧: إستراتيجية تطوير التعليم في مصر ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق بالتعاون مع المجلس الأعلى للثقافة.
٣٠. سليمان ، منير عطا الله ، وآخرون ، ١٩٦٨: تاريخ ونظام التعليم في الجمهورية العربية المتحدة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.
٣١. سليمان ، يحي عطية ، ٢٠٠٨: الخطة القومية لإصلاح التعليم ما قبل الجامعي في مصر ٢٠٠٧ ما لها وما عليها ، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية ، مصر العدد ١٨
٣٢. شحاتة ، حسن ، ٢٠٠٤: مداخل إلي تعليم المستقبل في الوطن العربي ، تقديم د. حامد عمار ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة
٣٣. شحاتة ، نيفين ، ٢٠١٥: وزير للتعليم الفني والتدريب الخريج المؤهل هدفي. مقال منشور بالأهرام الأربعاء ٢٧ من ١٨ مارس ٢٠١٥ السنة ١٣٩ العدد ٤٦-٨٥٣
٣٤. شمس الدين ، محمد ، ٢٠١١: تأثير الفقر على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، دراسة تحليلية ميدانية ، مجلة البحث في التربية وعلم النفس ، كلية التربية ، جامعة المنيا ، م ١ ، ع ١
٣٥. طعيمة ، سعيد إبراهيم ، ٢٠١٤: التجديد التربوي في ضوء تحديات العصر ، تقديم د.حامد عمار ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة.
٣٦. عبد الجليل ، رباح رمزي ، ٢٠١٨: تصور مقترح لدور الإشراف التربوي المتنوع في تطوير أداء المعلم في ضوء خبرات بعض الدول ، المجلة التربوية ، كلية التربية بأسسيوط ، العدد ٥١
٣٧. عبد الحكيم، فاروق جعفر، ٢٠١١: ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر.. تحديات الواقع



- وآليات المستقبل"، رسالة ماجستير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة
٣٨. عبد الشافي ، دينا حسن ، ٢٠١١: المعلم في زمن الاضطراب ، معايير مقترحة لاختيار المعلم في ضوء مستجدات ثورة ٢٥ يناير ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية - جامعة القاهرة ، عدد خاص مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ، ومستقبل التعليم في مصر ١٣-١٤ يوليو ، المجلد ١٩
٣٩. عبد الموجود ، محمد عزت ، ٢٠٠٠: التعليم والمستقبل ، الكويت ، المؤتمر التاسع والعشرون لجمعية المعلمين الكويتيين.
٤٠. عبد النبي ، محمد إبراهيم ، ١٩٩٠: التعليم والمجتمع - دراسات نظرية وميدانية في علم اجتماع التربية ، مطبوعات كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، القاهرة
٤١. عبود ، عبد الغني ، عبد العال ، حسن ، خليل ، علي ضيف ، ١٩٨٠: فلسفة التعليم الابتدائي وتطبيقاته ، دار الفكر العربي ، القاهرة.
٤٢. عبيد ، منى مكرم ، ٢٠٠٤: إصلاح التعليم شرط ضروري لصحة مصيرية جديدة ، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي ، الرؤية والنقد ، الإسكندرية ، ١٢-١٤ مارس ٢٠٠٤
٤٣. العربي ، أشرف ، ٢٠١٠: سياسات الإنفاق العام علي التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة ، في المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنة العامة في مصر والدول العربية ، القاهرة ، فبراير ٢٠١٠.
٤٤. عمار ، حامد ، ١٩٩٦ ، في التوظيف الاجتماعي للتعليم ، مكتبة الدار العربي للكتاب ، القاهرة
٤٥. عمار ، حامد ، ٢٠٠٠: نحو منظور تربوي جديد من السلم التعليمي إلى الشجرة التعليمية ، مجلة العربي ، وزارة الإعلام ، الكويت
٤٦. عمار ، حامد ، ٢٠٠٥: السياق التاريخي لتطوير التعليم المصري ، مشاهد من الماضي والحاضر ، الدار العربية للنشر
٤٧. عمار ، حامد ، يوسف ، محسن ، ٢٠٠٦: إصلاح التعليم في مصر ، تقديم إسماعيل سراج الدين ، الإسكندرية ، مكتبة الإسكندرية
٤٨. عمار ، حامد ، ٢٠١٣: تعليم المستقبل ، من التسلط إلى التحرر ، آفاق تربوية متجددة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة

٤٩. عوض ، توفيق عوض، ٢٠٠٠: مائة وستون عامًا من وزراء التربية والتعليم ، وزارة التربية والتعليم.

٥٠. فرح ، محمد سعيد إبراهيم ، ٢٠٠٨: التعليم أزمة حياتنا اليومية في عصر العولمة ، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، القاهرة

٥١. فرغلي ، سامية أحمد ، ٢٠١١: توجهات سياسات الإصلاح التربوي في التعليم ما قبل الجامعي في مصر منذ تسعينيات القرن العشرين ، مستقبل التربية العربية ، المركز العربية للتعليم والتنمية ، مجلد ١٨ ، العدد ٧٤ أكتوبر

٥٢. قاسم ، مجدي ، وآخرون ، ٢٠١١: المستويات المعيارية لخروج التعليم ما قبل الجامعي في الألفية الثالثة ، دار الفكر العربي ، القاهرة.

٥٣. قاسم ، هشام ، ٢٠٠٥: الفكر التربوي في عهد السادات ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، سلسلة الدراسات التربوية ، تقديم طلعت عبد الحميد ، دار فرحة ، القاهرة.

٥٤. المجالس القومية المتخصصة ، ٢٠١٠: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي ، القاهرة.

٥٥. المجالس القومية المتخصصة: التعليم وقضايا في بحوث ودراسات المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي ١٩٧٤-٢٠٠٢

٥٦. مذكور ، على أحمد ، ٢٠٠٠ ، التعليم العالي في الوطن العربي ، الطريق إلى المستقبل ، دار الفكر العربي ، القاهرة.

٥٧. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ٢٠١٠: دراسة تحليلية لسياسة التعليم قبل الجامعي منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ، شعبة السياسات التربوية ، القاهرة

٥٨. معهد التخطيط القومي ، ٢٠١٨: تطوير التعليم الأساسي في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم ٣٠٨ سبتمبر.

٥٩. مينا ، فايز مراد ، ٢٠٠١: التعليم في مصر الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، القاهرة ، الأنجلو المصرية

٦٠. وزارة التربية والتعليم " مبارك والتعليم: نظرة إلى المستقبل ، القاهرة ، ١٩٩٢

٦١. وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٦ ، الباب الرابع - الفصل الثاني ، ٣٥٥



٦٢.وزارة التربية والتعليم ، ٢٠١٤: الخطة الإستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠ ، القاهرة.

٦٣.وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١١، وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الإلي، ٢٠١١. رابط إلكتروني

: www.services.moe.gov.eg/egov_statbook.html

64.Maurice R.Berube & Claire T.Berube: The End of Schooling Reform , Op , Cit

65.Michael Fullan: Change Forces Probing the Depth of Educational Reform , Library of Congress , NewYork , 1993

66.Pierre Bourdieu & Jean – Claude passeron: Reproduction in Education. Op.Cit

٦٨-راجع: عمار ، ٢٠١٣ ، ٢٤٣ ، و الزنقلي ، ٢٠١٦ ، ١٥٩ ، و شحاتة ، ٢٠١٦ ، و فرغلي ، ٢٠١١ ، ٤١٥ – ٤٤٠ .



Middle East Research Journal



Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-eighth year - Founded in 1974



Vol. 79 September 2022

Issn: 2536-9504

Online Issn :(2735-5233)